

## الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بغيرها في الفقه السياسي الإسلامي

على بن فهد الدغيمان السرياني

أستاذ مساعد - قسم الدراسات الإسلامية - جامعة الملك سعود - الرياض

يذهب سلف علماء المسلمين وبعض الباحثين في الفقه السياسي الإسلامي من المعاصرين إلى أن الأصل الذي يحكم علاقة الدولة الإسلامية بالذين لا يخضعون لسلطانها من غير المسلمين هو الحرب والقتال مطلقاً ، باعتبار أن الجهاد أو القتال في سبيل الله طلب وابتداء من المسلمين لغيرهم بالقتال ما لم يسلموا أو يخضعوا لسلطة الدولة الإسلامية بعقد الذمة والجزية مع الصغار ، وذلك سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين . ويذهب كثير من الباحثين المعاصرين إلى أن الأصل المذكور هو المسألة ، باعتبار أن الحرب مشروعة في الإسلام ضد غير المسلمين لضرورة الدفع عن النفس فقط . وهذا البحث يتناول موقف كل من هذين الفريقين وأدلته وما يرد عليها من مناقشات ، ويخلص في النهاية إلى ما يبدو أنه الأقرب إلى الصواب في ذلك .

### مقدمة

تبحث هذه الدراسة في الأصل الذي يحكم علاقة الدولة الإسلامية بالذين لا يخضعون لسلطانها ممن لا يدين بالإسلام من الأفراد والجماعات والدول ، وهو موضوع أثار في هذا العصر خلافاً بين فريقين من الباحثين .

يرى أحدهما أن الأصل في ذلك هو الحرب والقتال ، ويتكئى هذا الفريق على مادة غزيرة من أقوال وآراء سلف علماء المسلمين الذين سبقوهم إلى تقرير هذا الأصل والاستدلال عليه .

ويذهب الفريق الآخر إلى أن الأصل هو السلم ، ويتمسك هؤلاء بإعادة قراءة وفهم نصوص الشريعة المتعلقة بالموضوع ، وذلك في عصر يختص عما تقدمه من العصور بما يشهده من تغير حقيقي في واقع العلاقات بين الأمم والشعوب ، فالبشر اليوم رعايا لدول يقوم مجتمعها على الاعتراف بسيادة كل منها على أرضها وأفراد شعبها ، وبحق كل منها في البقاء ، وذلك لمجرد توافر عناصر الدولة فيها ، والتي ليس من بينها وجود قوة مسلحة تحمي هذا الحق .

ومنشأ الخلاف المذكور هو التنازع في المقصود من تشريع الجهاد أو قتال الكفار في الإسلام ، فعلى الرغم من أنه لا يعلم لأحد من سلف المسلمين أو خلفهم خلاف ظاهر في مشروعية الجهاد أو القتال في سبيل الله ، فإن كثيراً من الباحثين المعاصرين يرى أن المقصود هو حماية المسلمين من عدوان غيرهم فحسب ، وعلى هذا فإن مشروعية قتال المسلمين للكفار خلاف الأصل في معاملتهم ، فلا يجوز للمسلمين الخروج على الأصل إلا عندما تلجئ إلى الخروج عليه ضرورة الدفع عن النفس . وهذا الفهم مخالف لما عليه سلف العلماء - ومن تابعهم من المعاصرين - الذين تطبق عباراتهم على أن علاقة القتال والحرب مع الكفار علاقة دائمة ، فيقاتلون دفعا في حالة عدوانهم ، فإن لم يعتدوا كان قتالهم مشروعاً على سبيل الطلب والابتداء حتى يسلموا أو يدفعوا الجزية صاغرين ، وكل ما قد يخالف ذلك من مسألة المسلمين للكفار فهو إستثناء على الأصل في العلاقة معهم ، فتتوقف شرعيته على مقدار الضرورة التي تلجئ إليه .

وبما تقدم مجملًا يتبين أن العلماء والباحثين في الفقه السياسي الإسلامي على مذهبين جامعين - في مجموعها - لأرائهم وأقوالهم في أصل علاقة الدولة الإسلامية بغيرها ، أحدهما : أن الأصل هو الحرب والقتال . والثاني : أن الأصل هو السلم . وفيما يلي تناول هذين المذهبين بالدراسة .

### المذهب الأول

#### الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بغيرها هو الحرب والقتال

تنظائر عبارات سلف العلماء في الإسلام - على اختلاف فرقهم ومذاهبهم - على تقرير أن الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول والجماعات والأفراد من غير المسلمين هو الحرب والقتال ، فالجهاد في سبيل الله بالقوة والسلاح هو الذي يحكم علاقة المسلمين بغيرهم ، وهو - وفقا لهذا المذهب - مبادأة للكفار بالقتال وطلب لهم به في عقر دارهم ، وذلك مابقي على وجه الأرض كافر لم يسلم أو يخضع لسلطان الإسلام بعقد الذمة ودفع الجزية على وجه الصغار .

فيقرر بعض فقهاء الحنفية هذا المذهب بعبارة موجزة ، فيقول : «وقال الكفار واجب وإن لم يبدؤنا<sup>(١)</sup>» . وفي ترتيب القتال على عدم الاستجابة للدعوة إلى الإسلام يقول السرخسي - من

الحنفية أيضاً - : «فأما بيان المعاملة مع المشركين ، فنقول : الواجب دعاؤهم إلى الدين وقتال المتنعين منهم من الإجابة»<sup>(٢)</sup> ، كما يقول في عبارة أخرى له يشير فيها إلى رئيس الدولة أو الإمام : «وإن كانوا قوماً لا تقبل منهم الجزية كعبدة الأوثان والمرتدين ، فإنه يدعواهم إلى الإسلام ، فإن أبو قاتلهم»<sup>(٣)</sup> ، ثم يصرح برفض أصل المسألة مع الكفار الذين يرغبون في إقامة هذه العلاقة على أساس المعاملة بالمثل ، فيقول : «وإن قالوا للمسلمين وادعونا على أن لا نقاتلكم فليس للمسلمين أن يعطوهم ذلك»<sup>(٤)</sup> .

ولاشك أن هذه المودعة التي يرفضها السرخسي ليست هي كل مودعة بين المسلمين وغيرهم ، فهو مع جمهور الفقهاء الذين يرون مشروعية ما تقتضيه منها المصلحة أو تدعوا إليه الضرورة<sup>(٥)</sup> ، ولكنه يرفض المودعة أو المسألة المقابلة للحرب مقابلة الضد لضده من كل وجه ، وهي المسألة التي يقتضي وجودها إنتفاء الحرب حقيقة وحكما بين المسلمين وغيرهم ، فانتفاء الحرب حقيقة وحكما - أو صورة ومعنى بتعبير آخر - مع الكفار الذين لم يدعوا للإسلام باعتناقه ، أو بدفع الجزية مع الصغار لدولته ، ممتنع عند أصحاب هذا المذهب كافة ، ولكن المسألة التي قد تقتضيها المصلحة أو تدعوا إليها الضرورة لانتضاد أصل الحرب مع الكفار عندهم على الوجه المذكور ، وإنما تعلق الحرب حقيقة أو صورة فقط مع بقائه من حيث المعنى والحكم ، بل إن هذه المسألة هي ذاتها حرب من حيث المعنى والحكم وفقا لعبارة أحدهم ، فيوجه الكاساني عدم جواز المودعة مع الكفار لغير ضرورة بقوله : «لأن المودعة ترك القتال المفروض ، فلا يجوز إلا في حال يقع وسيلة إلى القتال ، لأنها حينئذ تكون قتالا معنى»<sup>(٦)</sup> .

وتتفق عبارات فقهاء المذهب الشافعي مع العبارات المتقدمة لفقهاء الحنفية في تقرير أصل الحرب في العلاقة مع الكفار ، فقد جاء عن الشافعي نفسه عبارات كثيرة في ذلك<sup>(٧)</sup> ، ومنها قوله في فرض الجهاد : «أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران : أحدهما أن يكون بإزاء العدو المخوف على المسلمين من يمنعه ، والآخر أن يجاهد من المسلمين من في جهاده كفاية ، حتى يسلم أهل الأوثان أو يعطى أهل الكتاب الجزية»<sup>(٨)</sup> . وفي هذه العبارة دفع لأي احتمال بأن فرض الجهاد يتحقق أداؤه بمدافعة العدو فقط ، إذ إن المدافعة عند وجود ما يقتضيها لا تتجاوز - عند الشافعي وغيره من القائلين بأصل الحرب - أن تكون شطر الجهاد ، والشطر الآخر هو طلب الكفار بالقتال طلباً لا يتوقف على وقوع العدوان منهم أو الإعداد للعدوان ، بل على عدم خضوعهم لسلطان الإسلام عليهم على أحد الوجهين المذكورين ، وشرعية الجهاد إنما تتأدى بالقيام بكل من هذين الشطرين في نطاقه الخاص به .

وقد تابع فقهاء الشافعية إمام مذهبهم في مضمون ما تقدم من كلامه ، وذلك باعتبار أن كلا من دفع العدو وطلبه بالقتال فرض ، وإن وافقوا كثيراً ممن يرى أصل الحرب مع الكفار في أن المدافعة فرض عين والطلب فرض كفاية<sup>(٩)</sup> ، إلا أنه قد جاء في كلام لأحدهم ما يفيد أنه يرى أن القيام بجهاد

الدفاع وردَّ العدوان يجزىء عن القيام بجهاد الطلب والابتداء ، فيبين الرمي مايتأدى به من الجهاد فرض الكفاية - الذي هو عند أصحابه في المذهب حكم لجهاد الطلب والابتداء كما مرَّ قريباً - بقوله : «ويحصل إما بتشحين الثغور التي تلي بلادهم» ، «وإما بأن يدخل الإمام أو نائبه بشرطه دارهم بالجيوش لقتالهم ، لأن الثغور إذا شحنت كما ذكر كان في ذلك إخماد لشوكتهم وإظهار لقهرهم ، لعجزهم عن الظفر بشيء منا<sup>(١٠)</sup>» . وظاهر هذه العبارة يدل على أن صاحبها يرى أن مبادأة الكفار بالقتال جائزة فحسب ، وليست واجبة لاعلى سبيل التعيين ولاعلى سبيل الكفاية ، لأن شحن الثغور وحمايتها مسقط في كلامه للتكليف بالجهاد أو مجزىء في أدائه ، بل يلمح في كلامه الالتفات في بناء العلاقة مع الكفار إلى مبدأ المدافعة والتماس السلم ، لأن القهر الذي يتحقق من إيقاعه على الكفار الغرض من الجهاد عنده هو مجرد ظهور عجزهم عن الظفر بالمسلمين ، ولكن هذا المعنى إنما يلمح من كلامه لمخاطبة فقط ، ويبقى مع ذلك ظاهره دليلاً كافياً على أنه يرى جواز طلب الكفار بالقتال مطلقاً ، ومما لاخفاء به أن إطلاق القول بجواز طلب الكفار بالقتال يكفي لاعتبار قائله من القائلين ببناء العلاقة مع الكفار على أصل الحرب ، لأنه لايتخلف معهم إجمالاً في مشروعية طلب المسلمين للكفار بالقتال لمجرد بقائهم على كفرهم أو عدم دفع الجزية ، وإن اختلف معهم تفصيلاً في كون هذه المشروعية لاتتجاوز عنده الإباحة خلافاً لما يراه أكثرهم من أنها على سبيل الفرض . ومع ذلك فإن عبارة الرمي المذكورة غير مألوفاً في كلام سلف العلماء ، وماجاء به النقل عن بعض الشافعية من أن المذهب عندهم على سقوط فرض الجهاد بأي من حماية الثغور أو طلب الكفار بالقتال في ديارهم<sup>(١١)</sup> لايتفق مع نص ماتقدم نقله من كلام الشافعي ومتابعة فقهاء المذهب له في ذلك ، ويبدو أن هذا الأمر كان محل نظر بين بعض متأخريهم ، فقد جاء عن أحدهم أنه ألف مصنفاً يثبت فيه وجوب كل من الدفاع والطلب في قتال الكفار ، فعرضه على مشائخ عصره فوافقوه عليه<sup>(١٢)</sup> ، فيظهر من هذا أن المصنّف المذكور قد صنّف وعرض على المشائخ المشار إليهم انتصاراً للقول بوجوب الطلب لظهور خلاف لمخالف فيه عندئذ .

وإلى ماذهب إليه فقهاء الحنفية والشافعية في أصل علاقة المسلمين بغيرهم ذهب فقهاء الحنابلة والمالكية ، فقد أظهروا الأخذ بأصل الحرب في العلاقة مع الكفار في مجمل آرائهم في الجهاد ومتعلقاته ، ومن ذلك ماصرحوا به من وجوب غزو المسلمين للكفار في عقر دارهم ، وأن أقل مايجزؤهم من القيام بهذا الواجب القيام به مرة واحدة في السنة<sup>(١٣)</sup> ، كما أن الغالب في مباحثهم ابتداء البحث في أحكام الجهاد والسير بتقرير أن الجهاد فرض كفاية مالم يتعين في حالات منها عدوان الكفار على المسلمين<sup>(١٤)</sup> ، وهو مايدل على أن الأصل في الجهاد عندهم أنه طلب وابتداء ، أما دفع العدوان فهو حالة خاصة يقتضيها سبب خاص لا أثر لإنتفائه على مشروعية الجهاد من حيث الأصل فيه .

وذهب إلى هذا المذهب ابن حزم الظاهري ، فقد صرح بأن غزو العدو - كما هو تعبيره - في عقر دارهم فرضٌ إلى جانب فريضة دفعهم<sup>(١٥)</sup> ، ومن عباراته الحاسمة في بيان رأيه في ذلك قوله : «فأبطل الله تعالى كل عهد ولم يقره ، ولم يجعل للمشركين إلا القتل أو الإسلام ، ولأهل الكتاب خاصة إعطاء الجزية وهم صاغرون<sup>(١٦)</sup>» ، ويقول في مقام آخر : «ولا يحل البتة أن يبقى مخاطب مكلف لا يسلم ، ولا يؤدى الجزية ، ولا يقتل ، لأنه خلاف القرآن والسنة<sup>(١٧)</sup>» .

ومما تقدم يبدو أن تأسيس علاقة المسلمين بغيرهم - ممن لا يخضع لسلطان الإسلام - على أصل الحرب والقتال من المسائل القليلة التي حظيت باتفاق في الرأي بين من وصلتنا آراؤهم وأقوالهم بشأنها من سلف علماء المسلمين ، وكما جاء في مقدمة هذا البحث ، فإن بعض الباحثين المعاصرين قد تابعوا سلف علماء الأمة في ذلك<sup>(١٨)</sup> .

### أدلة القائلين بهذا المذهب

يسلك كثير من أصحاب هذا المذهب في الاستدلال عليه مسلكاً يقوم على ترتيب جميع الأدلة ذات العلاقة بمشروعية القتال بين المسلمين وغيرهم وفق سياق تاريخي مرحلي يبدأ بمرحلة النهي عن القتال ، فمرحلة الإذن فيه ، فمرحلة الأمر بقتال من يقاتل والكف عن كف ، ثم ينتهي الأمر إلى مرحلة التكليف بقتال الكفار مطلقاً ما لم يسلموا أو يدفعوا الجزية ، باعتبار أن الأدلة التي تثبت مشروعية القتال على هذا الوجه الأخير عندهم هي آخر ما جاء في تشريعه ، وعليها استقر الأمر في عهد النبي ﷺ وما بعده<sup>(١٩)</sup> . ويبدو أن هذا المسلك مما لاخلاف فيه إجمالاً بين من صرح ومن لم يصرح به منهم ، ولكنهم لا يتفقون عند المعالجة التفصيلية لما قد يظهر من تعارض بين دليلين أو أكثر من الأدلة المتعلقة بالمراحل المختلفة المذكورة ، بل تختلف مسالكهم عندئذ بين دعوى النسخ ، ودعوى التخصيص بالدليل الآخر ، ودعوى التخصيص بالمرحلة ، ودعوى التخصيص بسبب النزول ، وذلك على ماسيتين لاحقاً من أقوالهم في الاستدلال على مذهبه ، أو في دفعهم لما يتمسك به القائلون بالمذهب الثاني الآتي .

وفيما يلي عرض مفصل لأهم ما يستدل به هؤلاء القائلون بأن الأصل في العلاقة مع الكفار هو طلبهم بالقتال ، مع بيان ما قد يثار على أي دليل أو استدلال لهم من مناقشات .

### الدليل الأول

قال تعالى : «واقتلوهم حيث ثقفتموهم»<sup>(٢٠)</sup> . فقتال المشركين وقتلهم أبنا وجدوا - كما يقول أحد القائلين بهذا المذهب - مأمور به في هذه الآية ، ولا يستثنى من عموم ذلك فيهم إلا من جاء باستثنائهم نص خاص كالنساء والأطفال<sup>(٢١)</sup> .

ويواجه هذا الاستدلال بمناقشتين :

الأولى : أن بعض القائلين بمشروعية طلب الكفار بالقتال يرى أن حكم هذه الآية منسوخ ، فإذا كان حكمها منسوخاً بطل التمسك بها في إثبات هذا المذهب في العلاقة الدائمة بين المسلمين وغيرهم .

الثانية : أن الآية تدل على مشروعية قتال الكفار المقاتلين فقط ، لأن الضمير في قوله (واقتلوهم) يعود على الكفار الذين يقاتلون المسلمين في الآية السابقة لهذه الآية<sup>(٢٢)</sup> ، وهى : «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا» . وعلى هذا فإن الآية لا تنتج ما يدعيه أصحاب هذا المذهب من مشروعية قتال الكفار المقاتلين وغير المقاتلين .

ويبدو أن دعوى النسخ التي تستند إليها المناقشة الأولى هى ذاتها تفتقر إلى ما تستند إليه ، إذا لم يقدم مدعوها ما يدل على صحتها ، كما أنهم قد تنازعوا فيها على قولين ليس لأحدهما ما يرجحه على الآخر ، فمنهم من يرى أن صدر الآية المستدل به هنا قد نسخ ماجاء في آخرها من النهي عن القتال في المسجد الحرام ، ثم نسخ هذا النسخ فيما بعد بآية السيف في سورة براءة<sup>(٢٣)</sup> . ومنهم من عكس الأمر ، فرأى أن آخر الآية قد نسخ أولها ، ثم نسخ آخرها بالتي تليها<sup>(٢٤)</sup> ، وهى الدليل الثاني عند أصحاب هذا المذهب . ولهذا فإن الأولى بالاعتبار في هذه الآية أنها محكمة ، وهو ما يراه فريق من القائلين بهذا المذهب<sup>(٢٥)</sup> أيضا ، فهؤلاء لا تتوجه إليهم المناقشة المذكورة أصلاً .

أما المناقشة الثانية فلا يظهر ما يدفعها ، بل إن عدم التسليم بها يفضي إلى أن يكون القتل المأمور به في الآية يتجه إلى من يجهل المكلفون به إيقاعه عليه ، وهذا ممتنع في كلام المشرع ، لما فيه من امتناع تصور كيفية التنفيذ الذي هو الغاية من التشريع . وهذا لا يندفع بزعم أن التكليف بالقتل في الآية زيادة على ماجاء في سابقتها من التكليف بالقتال ، لأن التكليف بالقتل يبقى أيضاً غير متوجه إلا إلى المقاتلين في الآية السابقة ، وفي هذا المعنى يقول أحد أصحاب هذا المذهب - مشيراً إلى من يقول بالزعم المذكور بعد أن نقله : «وليس الأمر كما قال أنه زاد في التكليف ، فأمر بالجهاد سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا ، لأن الضمير عائد على (الذين يقاتلونكم) ، فالوصف باق ، إذ المعنى : واقتلوا الذين يقاتلونكم حيث ثقتموهم ، فليس أمراً بالجهاد سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا»<sup>(٢٦)</sup> .

## الدليل الثاني

قال تعالى : «واقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين»<sup>(٢٧)</sup> . ويظهر بادىء الأمر أن الاستدلال بهذه الآية على قتال الطلب والابتداء متوجه باعتبار أن القتال المأمور به مغياً بانتفاء الفتنة ، وبأن يكون الدين لله ، فما لم تنتف الفتنة التي هي الكفر والشرك ، وما لم ينتف وجود أي دين مطلقاً غير دين الله الذي هو الإسلام ، فإن القتال يبقى قائماً شرعاً لتحقيق هذه الغاية ، وهذا يقتضي طلب الكفار بالقتال وإن كفوا عنه ، أو جنحوا إلى سلم

لا تتحقق معه هذه الغاية<sup>(٢٨)</sup> . ولكن الاستدلال بالآية على هذا الوجه إنما يقوم على فرض التسليم بمبالي :

(أ) أن معنى الفتنة في الآية هو الكفر أو الشرك .  
 (ب) أن الضمير في قوله (وقاتلوهم) يعود على جميع المشركين .  
 (ج) أن الانتهاء الذي يتوقف على حدوثه الكف عن المقاتلة في الآية يعني الانتهاء عن الكفر .  
 وكل من هذه الأمور الثلاثة لا يسلم من نزاع منازع من سلف العلماء ، فالفتنة مختلف في معناها هنا على أقوال منها القول بالمعنى المتقدم<sup>(٢٩)</sup> ، ومنها القول بأنها تعني ابتلاء المؤمن حتى يرجع عن دينه<sup>(٣٠)</sup> ، ومنها القول بأنها تعني ماتقدم في الآية السابقة لهذه الآية من القتال في الحرم<sup>(٣١)</sup> .  
 وفيما يعود عليه ضمير المفعول به في قوله (وقاتلوهم) خلاف بين من يرى أنه يعود على مشركي مكة ، ويدخل معهم في المعنى جميع المشركين سوى أهل الكتاب فإن الآية لا تتناولهم<sup>(٣٢)</sup> ، ومن يرى أنه يعود إلى جميع الكفار ، ثم خص منهم أهل الكتاب بقبول الجزية منهم في كف القتال عنهم<sup>(٣٣)</sup> ، ومن يرى أنه يعود على الكفار الذين يقاتلون في الحرم وفقاً لما يقتضيه سياق الآية مع التي قبلها<sup>(٣٤)</sup> وفي معنى الانتهاء خلاف بين من يرى أنه ترك الكفر والقتال معاً ، وذلك بالدخول في الإسلام<sup>(٣٥)</sup> ، ومن يرى أنه ترك الكفر إما بالإسلام أو بأداء الجزية<sup>(٣٦)</sup> ، ومن يرى أنه ترك القتال فحسب<sup>(٣٧)</sup> .

وبإنعام النظر في هذه الآراء المتعلقة بما يقوم عليه الاستدلال بهذا الدليل على الوجه المتقدم ، يتبين أنه ليس من بينها ما يلائم الاستدلال المذكور ، وإنما تمتاز عن بعضها في اتجاهين ، أحدهما : أنه ليس في الآية أي دلالة على مشروعية طلب الكفار بالقتال ، بل هي خاصة في قتال الذين يقاتلون المسلمين في الحرم أو في غيره . والآخر : الاستدلال بها على مشروعية الطلب بالقتال ، ولكن ليس على الوجه المتقدم ، بل باعتبارها خاصة في قتال فئة من الكفار لا تشمل أهل الكتاب ومن في حكمهم ، فتكون الآية بهذا مساوية عند من يستدل بها من القائلين بمذهب الطلب لآية السيف التي يطبق أصحاب هذا المذهب على التمسك بها في إثبات مذهبهم كما سيأتي بيانه .

### الدليل الثالث

قال تعالى : «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير»<sup>(٣٨)</sup> . وهذه الآية تساوى آية البقرة السابقة من حيث التمسك بها في الاستدلال على مشروعية طلب الكفار بالقتال عند بعض القائلين بهذا المذهب وعدم التمسك بها عند بعضهم ، فعلى الرغم من أنه لم ينقل خلاف في أن ضمير المفعول به في قوله (وقاتلوهم) في هذه الآية يعود إلى جميع الكفار وفقاً لسياقها مع سابقتها في التلاوة ، فإن الخلاف قد نقل في معنى الفتنة والانتهاء فيها بين من يرى أن الآية تأمر بقتال المشركين حتى ينتهوا عن الفتنة التي هي كفر المشركين الذين لا تقبل منهم

الجزية<sup>(٣٩)</sup> ، ومن يرى أنها تأمر بقتال الكفار الذين يقاتلون المسلمين<sup>(٤٠)</sup> ، أو الذين يفتنونهم عن دينهم<sup>(٤١)</sup> ، حتى ينتهوا عن ذلك .

#### الدليل الرابع

قال تعالى : (فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم)<sup>(٤٢)</sup> . يولي القائلون بمشروعية مبادأة الكفار وطلبهم بالقتال عناية خاصة للاستدلال بآية السيف هذه على مذهبهم ، وذلك باعتبارها - مع آية الجزية الآتية - من آخر مانزل من القرآن ، وهو مايسر ترجيح دلالتها عندهم على ماقد يعارضها من النصوص المتقدمة عليها في النزول عن طريق القول بالنسخ ، هذا إلى جانب مايرونه فيها - مع آية الجزية أيضا - من دلالة ظاهرة على مذهبوا إليه ، فيشير أحدهم إلى الأمر بالقتال في الآية ويقول<sup>(٤٣)</sup> : «عمومه يقتضي قتل سائر المشركين من أهل الكتاب وغيرهم ، وأن لايقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، إلا أنه تعالى خص أهل الكتاب بإقرارهم على الجزية<sup>(٤٤)</sup>» . وذلك بعد أن ذكر صاحب هذه العبارة مانقل عن ابن عباس من قوله بأن آية السيف وآية الجزية قد نسختا كل مايعارضهما من نصوص العفو والصفح ونفي السيطرة ونحوها<sup>(٤٥)</sup> ، وهو مابنى عليه - فيما يبدو - بعض أصحاب هذا المذهب دعوى عريضة في عدد مانسخته آية السيف هذه من النصوص ، حتى جاء عن ابن العربي أنه قال : «كل ما في القرآن من الصفح عن الكفار والتولي والإعراض والكف عنهم منسوخ بآية السيف ، وهي : «فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين» ، نسخت مائة وأربعا وعشرين آية ، ثم نسخ آخرها أولها<sup>(٤٦)</sup> .

وعلى الرغم من أن هذا التحديد الوارد في الكلام المنقول عن ابن العربي لعدد الآيات المنسوخة بآية السيف غير مألوف في كلام غيره من القائلين بمشروعية طلب الكفار بالقتال ، فإن إطلاق القول بأن آية السيف قد نسخت كل مايعارضها مأخوذ به عند عدد منهم<sup>(٤٧)</sup> ، وهو مااعترض عليه بعض الباحثين المعاصرين بما هو محل اتفاق من أن آية الجزية محكمة غير منسوخة ، مع أنها مما يعارض آية السيف<sup>(٤٨)</sup> . وواضح أن هذا الاعتراض لايتوجه إلى من اعترض به عليهم إلا على فرض تسليمهم بوجود تعارض بين آية السيف وآية الجزية كالتعارض بين آية السيف وآيات الكف والصفح ونحوها مما يروونه منسوخاً بها ، وهم لايسلمون بوجود تعارض بين الآيتين على هذا الوجه الذي يلزمهم معه مايريد الباحث المشار إليه إلزامهم به من التنصل من دعوى النسخ جملة في هذا المقام ، فهم يرون أن آية السيف من العام الذي يراد به الخاص ، وهو هنا كل مشترك لايدخل في نطاق آية الجزية ، وآية الجزية خاصة بأهل الكتاب الذين يتميزون بتسمية خاصة بهم عن عموم المشركين الوارد ذكرهم في آية السيف ، وعلى هذا فإنه لاتعارض بين هاتين الآيتين ، وفي حكم كل منهما في ذلك مايوافقها من



النصوص ، بل لكل منهما نطاق يعمل بها فيه دون الأخرى ، وذلك سواء كان عموم آية السيف - الذي هو بمعنى الخصوص - طارئاً بتخصيص بعض ما يدخل في عمومها بآية الجزية ، أو كانت الآية أصلاً قد نزلت في المشركين الذين هم ليسوا أهل كتاب<sup>(٤٩)</sup> .

ولكن هذا التوجيه للعلاقة بين الآيتين لا يدعوا أنه حاسم في دفع الاعتراض السابق ، وذلك لأنه لا يصح إلا على قول من يقول بأن الجزية لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب والمجوس باعتبارهم كأهل الكتاب في ذلك<sup>(٥٠)</sup> ، أما على قول من يرى أخذ الجزية من غير أهل الكتاب والمجوس من المشركين<sup>(٥١)</sup> ، فإن الاعتراض يبقى ناهضاً ، فآية الجزية وفقاً لهذا القول معارضة لآية السيف ، لأن آية السيف تأمر بالقتال لتحقيق الإسلام فحسب ، وآية الجزية تأمر بالقتال لتحقيق الإسلام أو دفع الجزية ، فيكون قبول غير الإسلام من الكفار ممنوعاً في آية السيف ومشروعاً في آية الجزية على اعتبارها عامة في جميع الكفار أو شاملة في حكمها غير أهل الكتاب والمجوس ، وهذا تتحقق المعارضة بين الآيتين ، فلا يستقيم لمن يرى في آية الجزية العموم المذكور أن يدعى أن آيات الكف والعفو وعدم الإكراه في الدين منسوخة بحجة معارضتها لآية السيف ، مع تمسكه بعدم نسخ آية الجزية التي من لازم مذهبه في علاقتها بآية السيف وجود المعارضة بينهما .

ومع هذا الإشكال الذي يواجه بعض من يدعى نسخ آية السيف لما يعارضها ، فإن كل من يدعى ذلك يواجهه بنقيضها ، فقد جاء عن بعض العلماء القول بأن آية السيف هي المنسوخة بما يعارضها من قوله تعالى : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها<sup>(٥٢)</sup> » ، فانتهوا بهذا إلى أنه لا يصح قتل الأسير بأي حال<sup>(٥٣)</sup> ، خلافاً للقول بأنه لا يجوز في الأسير من المشركين سوى القتل ، وهو ما انتهى إليه من قال بأن آية السيف هي النسخة لهذه الآية باعتبارها واحدة مما يعارضها<sup>(٥٤)</sup> . ولأن كلا من الطرفين المتجادبين لهذه الدعوى لا يملك دليلاً يثبت به النسخ على الوجه الذي يراه ، فقد رأى فريق ثالث من العلماء أن كلا من الآيتين لم تنسخ الأخرى ، ومن هذا الفريق الطبري الذي يرى أنه لم تصح حجة تدل على أن حكم آية السيف في المشركين هو وجوب قتلهم بكل حال ، فلا وجود - في رأيه - للتعارض بين آية السيف وآية المن والفداء حتى يقال بنسخ إحداها للأخرى ، لأن حكم الرسول ﷺ في المشركين كان جواز المن والفداء والقتل ، وذلك قبل آية السيف وبعدها منذ أول حرب بينه وبينهم يوم بدر<sup>(٥٥)</sup> .

لقد ظهر مما تقدم أن إطلاق القول بأن آية السيف ناسخة لكل ما يعارضها غير متفق عليه بين سلف علماء الأمة القائلين بمشروعية طلب الكفار بالقتال ، بل هو معارض معارضة صريحة بما يضاده عند من يرى منهم أن آية السيف هي المنسوخة ببعض ما يعارضها ، ومعارض معارضة ضمنية لازمة من مذهب من يرى منهم مشروعية أخذ الجزية من غير من ذكرتهم آية الجزية من الكفار ، إذ يلزم من هذا إثبات معارض لآية السيف غير منسوخ بها . ومع هذا فإن المناقشة تتوجه إلى منشأ دعوى

نسخ آية السيف لآيات الكف والعفو وعدم الإكراه في الدين ، وهو افتراض وجود تعارض بين آية السيف وهذه الآيات ، فهذا الافتراض إنما ينهض على اعتبار أن آية السيف عامة في قتال جميع الكفار - عدا من تقبل منهم الجزية - سواء أكانوا معتدين أم غير معتدين ، في حين أن الذي يبدو أن سياق الآية مع ما قبلها وما بعدها يقتضيه أنها في قتال المشركين المعتدين الناكثين لعهودهم مع المسلمين<sup>(٥٦)</sup> ، فقد جاء في الآية السابقة لآية السيف الأمر بالوفاء بالعهد مع غير الناكثين استثناء من عموم المشركين الذين جاء الأمر فيما سبقها بالبراءة من عهدهم وبإمهاهم أربعة أشهر ، ويظهر من هذا أن آية السيف إنما جاءت لتبين ما لم يتبين بعد ، وهو حكم أولئك الذين جاء الأمر بإمهاهم أربعة أشهر بعد انقضائها ، ثم جاء بعد الآية التالية لآية السيف سؤال إنكار عن أن يكون للمشركين عهد ، ثم استثناء المستقيمين على عهودهم من هذا الإنكار ، ثم الأمر بالاستقامة للمستقيمين على عهودهم طالما استقاموا عليها ، فما جاء في هذا السياق للآيات من استباق آية السيف وإلحاقها باستثناء غير الناكثين من غيرهم ، مع الأمر الصريح بالوفاء بالعهد معهم إلى نهاية مدة عهدهم في آية ، ومطلقا ما استقاموا للمسلمين في آية أخرى ، مع النعي على المشركين عدم احترامهم لعهودهم ، وحث المسلمين على قتالهم بسبب ذلك ، كل هذا يقوى بلا شك أن آية السيف إنما كانت في المشركين المعتدين بنكث عهودهم مع المسلمين ، وهو ما يلائم رأي من يرى من سلف العلماء أن الأشهر الحرم في الآية هي أشهر السباحة الأربعة<sup>(٥٧)</sup> التي جاء إمهال المشركين خلالها في آية من الآيات السابقة لآية السيف في مطلع سورة براءة<sup>(٥٨)</sup> .

### الدليل الخامس

قال تعالى : «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»<sup>(٥٩)</sup> . هذه هي آية الجزية ، وتعتبر عند كثير من القائلين بطلب الكفار بالقتال مبينة لحكم لا يدخل في نطاق آية السيف المتقدمة وما يباينها من النصوص ، وهذا الحكم - كما تقدم ذكره - هو توسيع نطاق الاختيار أمام أهل الكتاب ومن في حكمهم بين الإسلام أو الجزية أو القتال ، خلافا لعموم الكفار الآخرين الذين لا خيار أمامهم بمقتضى آية السيف ونحوها سوى الإسلام أو القتال ، فيقول الشافعي في بيان ما يراه في مجموع الآيتين من دلالة : «ففرق الله - عز وجل ، لامتقبح لحكمه - بين قتال أهل الأوثان ، ففرض أن يقاتلوا حتى يسلموا ، وقتال أهل الكتاب ، ففرض أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية أو أن يسلموا»<sup>(٦٠)</sup> .

ولكن هذا الاستدلال يتعارض مع ما يراه بعض القائلين بمذهب الطلب في هذه الآية من عموم الدلالة على مشروعية أخذ الجزية من غير أهل الكتاب وعلى ماتقدم ذكره في مناقشة دعوى نسخ آية السيف لما يعارضها ، إذ يرى هذا الفريق أن دلالة آية الجزية على أخذ الجزية من أهل الأوثان -

الذين يوصفون عادة بأنهم لادين لهم - أول من دلالتها على أخذ الجزية من أهل الكتاب المنصوص عليهم فيها ، وذلك وفقاً لصريح كلام أحدهم ، فيبين الباجي وجه هذه الدلالة بقوله : «لأن أهل الأوثان أحق بالإذلال والصغار من أهل الكتاب ، فإذا وجب أخذها من أهل الكتاب للذلة والصغار لهم فبأن يجب أخذها من أهل الأوثان أولى وأحرى<sup>(٦١)</sup>» .

والإشكال الظاهر الذي يثيره فهم هذا الفريق لدلالة آية الجزية إشكال يتعلق بتطبيق مدلولها عندهم مع تطبيق مدلول آية السيف ، إذ يمتنع في التصور تطبيق مدلول أي منهما دون تعطيل مدلول الأخرى ، وذلك لوجود تعارض بينهما في عدد ما يشرع للمسلمين قبوله من غير أهل الكتاب لكف القتال عنهم على ماتقدم بيانه ، فيلزم هؤلاء بناء مذهبهم في مشروعية قتال الكفار على أحد الوجوه المتصورة في علاقة الآيتين المذكورتين ببعضهما ، وهي ثلاثة وجوه حصراً ، فإما أن يقال بأن إحدى الآيتين ناسخة للأخرى ، وهو ما لا يعلم قائل به بين السلف والخلف ، وإما جاء القول بأن آية السيف منسوخة بآية المن والفداء ، وهو قول لا دليل عليه ومعارض بنقيضه كما تقدم ذكره . وإما أن يقال بأن آية السيف مخصصة بآية الجزية ، فتكون آية السيف عامة في قتال جميع الكفار ما لم يسلموا ، ويستثنى من ذلك أهل الكتاب فيقاتلون ما لم يسلموا وفقاً لما تقتضيه آية السيف في كل كافر ، أو ما لم يدفعوا الجزية وفقاً للحكم الذي خصتهم به آية الجزية ، وهذا الوجه يتعارض مع قول هؤلاء الذين يرون أن آية الجزية غير خاصة بأهل الكتاب . وإما أن يقال أن كلا من الأمر بالقتال في الآيتين - وما في حكم كل منهما من النصوص - ليس على إطلاقه ، بل مقيد بأكثر من مجرد الكفر أو عدم دفع الجزية ، وباستقراء النصوص الواردة في قتال الكفار يتبين أنه إذا لم يكن قتالهم مشروعاً لمجرد كفرهم أو مجرد عدم خضوعهم لحكم الجزية ، فإنه لا يوجد ما يكون مشروعاً بسببه سوى عدوانهم على المسلمين ، وهذا الوجه يتعارض مع مذهب الطلب والابتداء في قتال الكفار الذي يقول به هذا الفريق كغيرهم من سلف العلماء . وبما تقدم يظهر أن القول بمشروعية طلب الكفار بالقتال لا ينهض عند الفريق المذكور على أساس واضح من الاستدلال بمجموع أدلتهم عليه .

#### الدليل السادس

قال تعالى : «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير<sup>(٦٢)</sup>» . فيرى بعض العلماء أن هذه الآية كانت في قتال من قاتل ومن لم يقاتل من الكفار ، وذلك بعد أن كان القتال قبل نزولها مأذوناً به مع من يقاتل فقط<sup>(٦٣)</sup> ، ولم يذكر من تمسك بالآية على هذا الوجه ما يدل عليه من ظاهرها أو من النقل .

والذي يظهر أن هذه الآية لا تنتج مذهب القائلين بقتال الكفار طلباً وابتداءً ، وإنما تفيد مشروعية المدافعة فقط ، وذلك لاقتران الإذن فيها للمقاتلين بذكر الظلم الواقع عليهم ، وهو ما بينته الآية اللاحقة لهذه الآية في التلاوة بأنه إخراجهم من ديارهم بسبب قولهم ربنا الله ، ويتأيد هذا بالنقل

الوارد بأن الآية المذكورة هي أول ما نزل في الإذن بالقتال وفقاً لما جاء عن أبي بكر وابن عباس (٦٤) ،  
ومما لا يبدو أنه محل خلاف أن القتال قد شرع بادئ الأمر للمدافعة فقط .

### الدليل السابع

جاء عن النبي ﷺ أنه قال : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله» (٦٥) . فوفقاً لعبارة أحد القائلين بمبدأة الكفار وطلبهم بالقتال ، فإن هذا الحديث يوجب ذلك بأدنى تأمل (٦٦) ، ويذكر فقيه آخر أن كل مسلم خليفة للنبي ﷺ فيما كلف به من القتال على الوجه المذكور في الحديث (٦٧) . وواضح أن هذا الخبر عند من يستدل به على مشروعية قتال الطلب والابتداء في حكم آية السيف التي تقدم الكلام في الاستدلال بها ومتعلقاته .

### الدليل الثامن

الإجماع ، فالتمسك به في تأييد أصل الحرب في العلاقة مع غير المسلمين هو ما قد يفهم من كلام بعض القائلين بهذا المذهب ، ومن ذلك ما قرره الشوكاني من أن قتال الكفار على الوجه المذكور ضرورة دينية ، ثم قال : «وما ورد في موادعتهم أو تركهم إذا تركوا المقاتلة منسوخ باتفاق المسلمين» (٦٨) . ومع أن دعوى الإتفاق هذه تتعارض مع ما تقدم وما سيأتي ذكره من اعتراض بعض أصحاب هذا المذهب أنفسهم على أي دعوى نسخ تصدر عن بعضهم بشأن نص من النصوص المتعلقة بالموضوع ، فإنه من المسلم به عدم الإطلاع على خلاف مخالف بين سلف العلماء في أن طلب الكفار بالقتال أمر مشروع ، على ما جاء في صدر عرض هذا المذهب ، فإذا كان الشوكاني يقصد هذا المعنى بالإتفاق الوارد في كلامه فهو غير منازع فيه ، أما إذا كان يقصد تحقق الإجماع الاصطلاحي ، الذي يعد حجة في الأحكام الشرعية عند جماهير أهل القبلة ، فهذا أمر يحتاج ممن يدعيه إثبات وقوعه على وجه يلزم معه قبوله ، وذلك من حيث نوعه وعصره وطريق نقله ونحو ذلك ، والتصريح بنقل الإجماع وفقاً لهذا المعنى على مشروعية طلب الكفار بالقتال لم يرد في شيء مما تيسر الإطلاع عليه من كلام سلف العلماء ، وإنما جاء إدعاء الإجماع في كلام لأحد المعاصرين (٦٩) ، ويبدو أنه قد فهم هذا مما نقله من كلام لبعض العلماء ذكر فيه الإجماع على أن الجهاد فرض كفاية مالم يتعين بدخول الكفار بلاد المسلمين (٧٠) ، ولكن هذا ليس مما يلزم التسليم به ، فمجرد دعوى الإجماع في أي مسألة من مسائل الشرع لا تكفي لإثبات وقوعه ، لأن الدعوى لا تثبت بنفسها وإنما تثبت بالدليل الذي ينتجها ، والدليل الذي يثبت به الإجماع عند كثير من

العلماء هو نقله بطريق التواتر<sup>(٧١)</sup> ، وهذا مالا يبدو أن أحدا يدعى تحققه على الوجه الملزم لكل من يرى حجية الإجماع .

### أسباب قتال المسلمين لغيرهم عند أصحاب هذا المذهب

يتبين من كلام القائلين بأن القتال هو الأصل في العلاقة بين المسلمين ومن لا يخضع لسلطة الدولة الإسلامية من الكفار ، أنهم متفقون على سببين للقتال المشروع ومختلفون في سبب ثالث ، فأحد السببين المتفق عليهما عندهم هو استقلال غير المسلمين بالسلطة في أي جهة من الأرض ، فيشرع القتال عندئذ حتى يزول السبب المذكور بتحقيق الغاية من هذا القتال ، وهي إعلاء الدين في الأرض بإخضاع جميع البشر لسلطانه ، فهذا هو ما يقتضيه إطباق عباراتهم ، سواء في تقرير المذهب أم في الاستدلال عليه ، على أن قتال المسلمين لغيرهم مشروع مطلقاً ما لم يخضعوا للإسلام باعتناقه أو بدفع الجزية مع الصغار لدولته . والسبب الآخر المتفق عليه عند أصحاب هذا المذهب هو عدوان الكفار على المسلمين ، فيشرع القتال عندئذ حتى يزول العدوان ، وبزوال العدوان تتحقق الغاية من هذا القتال ، ولكن قتال الكفار بعد ذلك يبقى مشروعاً بالسبب المتقدم حتى ينتفي بتحقيق الغاية منه . وأما السبب الذي يبدو أنه محل خلاف بين أصحاب هذا المذهب فهو الكفر ، فهو سبب للقتال على رأي من يرى منهم أن بعض الكفار لا تقبل منهم الجزية لكف القتال عنهم ، لأن مشروعية قتال الذين لا تقبل منهم الجزية عند هؤلاء تكون ملازمة لكفرهم وجوداً وعدماً ، أما عن رأي من يرى أن الجزية تؤخذ من جميع الكفار ، فإن الكفر لا يكون سبباً للقتال ، لأنه يصح على هذا الرأي المنع من قتال أي من الكفار مع بقاء كفرهم ، فلا تكون علاقة الكفر بالقتال علاقة السبب بسببه . وإذا كان من الجلي أن مجرد تقرير أصحاب هذا المذهب لمشروعية طلب الكفار بالقتال مطلقاً ما لم يسلموا أو يدفعوا الجزية يعني عدم قصر القتال المشروع عندهم على ما يكون سببه عدوان الكفار ، فإنه من العجب أن يأتي لبعضهم عبارات لا تذكر سوى عدوان الكفار وحرابتهم للمسلمين سبباً لإقامة الحرب عليهم ، ومن ذلك قول أحد فقهاء الحنفية ، في عبارة تقريرية يبين فيها سبب الجهاد : «وسببه كون الكفار حرباً علينا<sup>(٧٢)</sup>» . كما استدلل فقيه آخر - من فقهاء الحنفية أيضاً - على مذهب الطلب والابتداء في قتال الكفار بآيات منها آية : «وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة<sup>(٧٣)</sup>» ، ثم ذكر ما يراه من مراد الشارع بهذه الآية ، فقال : «فأفاد أن قتالنا المأمور به جزاء لقتالهم . ومسبب عنه<sup>(٧٤)</sup>» . هذا مع أن كلا من هذين الفقيهين قد صرح في كلام آخر له بشرعية طلب الكفار بالقتال وإن كفوا عنه ، فالأول قد جزم بأن كل ما يعارض ابتداء الكفار وطلبهم بالقتال من النصوص فهو منسوخ<sup>(٧٥)</sup> ، والثاني له كلام يؤيد فيه ماتقدم نقله عن بعض أصحابه في المذهب من وجوب قتال الكفار وإن لم يبدءوا المسلمين بالقتال<sup>(٧٦)</sup> . فسواء صرح أصحاب هذا المذهب بأن

العدوان سبب للقتال المشروع ضد الكفار أم لم يصرحوا ، فإنه مما يعقل بداهة أن عدوان الكفار ينتهز سببا لوجوب قتالهم من باب الأولى عند من يرى وجوب قتالهم أو مشروعيته وإن لم يعتدوا ، ولكن من غير المفهوم أن يقرر أحد مشروعية طلب الكفار بالقتال مطلقاً ، وليس في حالة دفع العدوان فقط ، ثم عندما يحدد سبب القتال في عبارة خاصة لا يذكر سوى العدوان الذي يعلم بداهة من مذهبه ، ولكنه لا يكفي لإنتاج هذا المذهب .

### المذهب الثاني

#### الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بغيرها هو السلم

يقتضي التمايز بين هذا المذهب وسابقه ، أن يكون مضمونه حصر الجهاد المسلح أو القتال في سبيل الله في مدافعة الكفار ورد عدوانهم عن المسلمين ، واعتبار أن طلبهم بالقتال عند التزامهم الكف والجنوح إلى المسالمة عدوان يخالف ماأمرت به الشريعة من مسالمة المسلمين ، ومانعت عنه من عدم العدوان إلا على الظالمين ، وهذا المعنى مما لم يرد القول به صراحة في شيء من كلام سلف العلماء ، ولكن جاء عن بعضهم ماقد يفهم منه الأخذ بهذا المعنى في فهم الجهاد ، ومن ذلك ماجاء عن ابن عمر والثوري .

فابن عمر قد أجاب - فيما نقل عنه - من سأله عن عدم مشاركته في الغزو بجواب اكتفى فيه بذكر مابنى عليه الإسلام من أمور ليس الجهاد من بينها ، فقال : «إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الإسلام بنى على خمس ، شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت» (٧٧) . كما روى عنه التصريح بتقديم جهاد المدافعة على سواه ، وذلك فيما نقل من قوله : «فرض الجهاد لسفك دماء المشركين ، والرباط لحقن دماء المسلمين ، فحقن دماء المسلمين أحب إلى من سفك دماء المشركين» (٧٨) . ولاشك أنه ليس في شيء من هذين الخبرين المنقولين عن ابن عمر مايرقى إلى أن يكون حجة في أنه من القائلين بوجوب الكف عن المسلمين من الكفار ، فأقصى مايدل عليه ظاهر جوابه لمن سأله عن عدم مشاركته في الغزو أنه يرى أن الجهاد على سبيل الطلب والابتداء غير متعين كتعين الصلاة ونحوها مما جاء في الخبر ، وهذا هو ماخلص إليه النووي من معنى جوابه المذكور (٧٩) . كما أن أقصى ما في الكلام المروى عنه في المفاضلة بين الرباط والجهاد - باعتبار أنه يعنى بالجهاد الابتداء بالقتال تقديمه للمدافعة على الطلب في الأفضلية . وواضح أن أياً من إنكار التعين أو تقديم المدافعة على الطلب في الأفضلية لا يقتضي اعتبار الطلب والابتداء في القتال غير مشروع ، إذ يبقى احتمال أن ابن عمر يرى أن الجهاد على سبيل الطلب مشروع لإباحة أو استحباباً أو - كما يراه كثير من سلف العلماء - فرض كفاية . ولكن هذا أيضاً لا ينفي - على وجه الحسم - احتمال أنه كان يرى عدم جواز مبادأة المسلمين للمسلمين من الكفار بالقتال ، فدفع هذا

الاحتمال أو ترجيحه يتوقف على ماهو أكثر وضوحاً في الدلالة على مذهب ابن عمر في هذا الموضوع مما تقدم نقله ، وهو ما لم يتيسر الإطلاع عليه .

وأما الثوري فقد أشير إليه في كلام بعض العلماء بأن له رأياً يخالف فيه غيره في قتال الطلب والابتداء مع الكفار ، ومن ذلك ما ذكر عنه من أنه يرى : «أن القتال مع المشركين ليس بفرض إلا أن تكون البداية منهم ، فحينئذ يجب قتالهم دفعا»<sup>(٨٠)</sup> . ومن البين أن هذا التعبير في نقل رأى الثوري لا يكفي لاعتباره على القول بعدم جواز مقاتلة الطلب والابتداء ، لأنه لا يفيد أكثر من أن قتال الكفار المسلمين ليس فرضاً ، فيحتمل أنه يرى قتالهم عندئذ مباحاً أو مستحباً ، وحمل هذه العبارة على معنى أن الثوري يرى الندب إلى المبادأة مع الكفار هو ما يقتضيه الجمع بين ماجاء فيها من أنه يرى وجوب الدفع وماكثر نقله عنه من أنه يرى أن الجهاد تطوع<sup>(٨١)</sup> ، إذ لا يبقى محلاً لجهاد التطوع بعد وجوب المدافعة سوى قتال الابتداء والطلب ، ولكن هذا أيضاً لا يلائم ما نقل عنه من تمسكه ، في أن شرط فرضية الجهاد كون البداية منهم<sup>(٨٢)</sup> ، بآية : «فإن قاتلوكم فاقتلوهم»<sup>(٨٣)</sup> ، لأن الاستدلال بهذه الآية على أن قتال البادئين من الكفار بالقتال هو الفرض يقتضي القول بعدم جواز قتال غير البادئين ، فهي تأمر بقتال المقاتلين في المسجد الحرام استثناء من حظر متقدم فيها للقتال فيه ، فيكون الرأي وفقاً لهذا الاستدلال أنه إذا كانت البداية من الكفار بالقتال فرض قتالهم ، وإذا لم تكن البداية منهم رجع حكم قتالهم إلى الحظر المتقدم في الآية . وحاصل القول هو أن ماجاء عن الثوري في قتال الطلب والابتداء لا يوفر الدليل الكافي للجزم بمذهبه في ذلك .

وإذا كان التصريح بالأخذ بهذا المذهب لا يعرف عن أحد من سلف علماء الأمة كما تقدم ذكره ، فإن الأمر مختلف بالنسبة للباحثين المعاصرين الذين جاءت عبارات كثير منهم صريحة في تقريره ، ومن ذلك قول محمود شلتوت : «السلم هو الحالة الأصلية التي تمىء للتعاون والتعارف بين الناس عامة»<sup>(٨٤)</sup> . ويقرر هذا الشيخ في مقام آخر أن الإسلام يأبى اتخاذ الإكراه طريقاً للدعوة إليه ، ثم يقول : «وإذا احتفظ غير المسلمين بحالة السلم فهم والمسلمون في نظر الإسلام إخوان في الإنسانية ، يتعاونون على خيرها العام ، ولكل دينه يدعوا إليه بالحكمة والموعظة الحسنة»<sup>(٨٥)</sup> . وعلى هذا النحو تأتي عبارات أخرى له ، وكلها تبين رأيه في أن أصل العلاقة في الإسلام بين المسلمين وغيرهم هو السلم ، وأنه لا يجوز الخروج على هذا الأصل إلا دفعاً لعدوان أو انتصاراً للمظلوم<sup>(٨٦)</sup> ، ونحو ذلك مما يجد المطلع على مباحث المعاصرين انتشار التسليم به بين كثير منهم<sup>(٨٧)</sup> ، وقد حاول بعضهم الإتكاء في هذا المذهب على ما وصفه بأنه رأي جمهور فقهاء الأمة ، فبعد كلام طويل لأبي زهرة في تقرير أصل السلم في العلاقة بين المسلمين وغيرهم يقول : «ونتهى من هذا إلى أن الأصل في العلاقات بين المسلمين وغيرهم هو السلم ، وأن ذلك هو رأي الجمة العظمى من الفقهاء ، والقلة التي خالفت ما كان نظرها إلى الأصل ، بل نظرها إلى الواقع ، وكل ماقدرته حكماً زمنياً وليس أصلاً دينياً»<sup>(٨٨)</sup> . وهذه الدعوى من أبي زهرة عريضة لا يتيسر إثباتها ، فهو لم يستند فيما نسبته إلى من

وصفهم بالجمهرة العظمى من الفقهاء إلا إلى اجتهاده في فهم مآلوله في علاقة الحرب والقتال مع الكفار على وجه يناسب مايراه هو في ذلك ، وهو اجتهد لايؤيده مايمكن الإطلاع عليه مما جاء عن سلف العلماء من آراء وعبارات تقرر بوضوح أن علاقة المسلمين بكل من يأبى الخضوع للإسلام باعتناقه أو بدفع الجزية ، إنما هي علاقة حرب و قتال فقط ، وذلك على ماتقدم بسط الكلام فيه في المذهب الأول .

### أدلة القائلين بهذا المذهب

يتمسك القائلون بعدم جواز طلب الكفار بالقتال في الاستدلال على مذهبهم بما جاء من نصوص تخص المعتدين بالقتال ، أو تنهى عن الاعتداء أو الإكراه في الدين ، أو توجب العفو والصفح والكف عن المسلمين . وفي مقام الاستدلال بهذه النصوص يخلص هؤلاء - عادة - إلى ما يروونه في مجموعها أو في كل مجموعة منها من دلالة إجمالية تنتج مذهبهم<sup>(٨٩)</sup> ، وهو مالا ييسر معه الوقوف على ما قد يختص به أي دليل منها من الدلالة أو المناقشة ، ولهذا فسنناول فيما يلي كل دليل من الأدلة المشار إليها منفردا ، على نحو ماتقدم في عرض أدلة المذهب الأول ، ونبين عند تناول كل دليل ما يبدو من الدليل نفسه أنه هو وجه التمسك به في هذا المقام ، وذلك وإن لم ييسر الاطلاع على عبارة خاصة بالدليل من كلام القائلين بهذا المذهب .

### الدليل الأول

قال تعالى : «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين»<sup>(٩٠)</sup> . فهذه الآية نص في أن قتال الذين يقاتلون المسلمين مأمور به ، وأن العدوان منهي عنه ، وظاهر هذا يدل على أن القتال المشروع فيها هو قتال المدافعة فحسب ، لأن قتال المدافعة هو الذي تجتمع فيه الاستجابة لما جاء في الآية من أمر مطلق بقتال كل مقاتل ونهي مطلق عن كل عدوان<sup>(٩١)</sup> . وعلى الرغم من أن فهم الآية على هذا الوجه له أصل في كلام عدد من سلف العلماء الذين جاء عنهم القول بأنها توجب قتال من قاتل والكف عمن كف من الكفار<sup>(٩٢)</sup> فإن جميع المنتصرين للمذهب الأول يرون أن الاعتراض بها على مذهبهم مدفوع ، ولكنهم يختلفون في دفع هذا الاعتراض على وجهين :

الأول : أن هذه الآية منسوخة ، وهو قول عدد من العلماء على خلاف بينهم في النسخ ، فهو عند<sup>(٩٣)</sup> بعضهم آية : «وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة»<sup>(٩٤)</sup> ، وهو عند آخرين آية السيف المتقدمة في أدلتهم على المذهب الأول<sup>(٩٥)</sup> ، وهو عند فريق ثالث الأمر بقتال الكفار دون ذكر



نص بعينه<sup>(٩٦)</sup> ، وهو عند فريق رابع آية<sup>(٩٧)</sup> : « **وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ** »<sup>(٩٨)</sup> ، وهو عند فريق خامس<sup>(٩٩)</sup> آية النهى عن القتال في المسجد الحرام<sup>(١٠٠)</sup> .

الثاني : أن هذه الآية لاتعارض مشروعية طلب الكفار بالقتال أصلاً ، لأنها إنما تأمر بمقاتلة كل من وجدت فيه القدرة على القتال سواء وجدت منه حقيقة المقاتلة أم لم توجد ، فلا يخرج من عموم من تأمر الآية بمقاتلتهم من الكفار إلا أهل الكتاب إذا دفعوا الجزية أو النساء والأطفال ونحوهم ممن دلت نصوص أخرى على خصوصيتهم بحكم خاص في ذلك ، وعلى هذا فإن الآية محكمة<sup>(١٠١)</sup> .

ويبدو أن كلا من هذين الوجهين فيه نظر ، فدعوى النسخ لاتستند عند القائلين بها إلى حجة سوى وجود التعارض بين دلالة هذه الآية على منع مقاتلة المسلمين من الكفار ودلالة مذكروه من نصوص استدلو بها على مشروعية قتال الكفار على سبيل الطلب والابتداء ، ووجود التعارض المذكور إنما يصح ترتيباً على مذهبهم في وجوب الطلب في القتال ، فهو دعوى مرتبة على دعوى ، فلا يسلم بدعوى التعارض أصلاً وفقاً للمذهب المدفوعة ، لأن الجمع بين جميع النصوص المدعى وجود التعارض بينها ممكن وفقاً لهذا المذهب ، وذلك بطريق تقييد النصوص الآمرة بالقتال مطلقاً بهذه الآية ونحوها مما يقصر القتال على دفع العدوان . هذا مع أن دعوى النسخ غير مسلم بها عند كثير من أصحاب مذهب الطلب أنفسهم ، وهم الذين اتسموا الوجه الثاني للجمع بين النصوص تجنباً لدعوى النسخ التي لايجوز أن تدعى إلا ببرهان ، وإلا فإنه يصح لكل أحد - كما يومیء الطبري . أن يدعى هذه الدعوى<sup>(١٠٢)</sup> لتأييد رأيه ، بما في ذلك أهل المذهب الثاني .

أما الوجه الثاني فلاشك أنه خلاف الظاهر من الآية ، وهذا واضح من التهجين السابقين في معالجة القائلين بمذهب الطلب لظاهر الآية ، فمنهم من رأى نسخها لعدم التمكن من الجمع بينها وبين النصوص الدالة عندهم على الطلب بالقتال مطلقاً ، ومنهم من تأولها على معنى أخص من دلالتها للتوفيق بينها وبين أدلتهم ، باعتبار أن دعوى النسخ مع وجود التأويل ضعيفة لا يصار إليها<sup>(١٠٣)</sup> ، فإذا كان الوجه المذكور خلاف الظاهر بتسليمهم جميعاً ، امتنع القول به مع إمكان الظاهر ، وهو ممكن وفقاً لرأى من يرى مذهب المدافعة على ماتقدم في مناقشة الوجه الأول .

### الدليل الثاني

قال تعالى : « **فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا عَتَدَى عَلَيْكُمْ** »<sup>(١٠٤)</sup> . فقد حصرت هذه الآية الرد المشروع على عدوان المعتدى بما يماثل عدوانه بلا تجاوز ، فإذا كان تجاوز ما يماثل العدوان غير مشروع في المجازاة عليه ، فإن الاعتداء على من لم يوجد منه العدوان أصلاً يكون غير مشروع من باب أولى ، وبمقتضى هذا فإن المشروع من قتال الكفار هو ما يكون مجازاة ودفعاً لعدوانهم فحسب .

ولم يرد ما يعارض هذا الاستدلال بالآية فيما أمكن الإطلاع عليه من كلام سلف العلماء بشأنها سوى ماجاء من أن هذه الآية قد نزلت قبل أن يقوى أمر المسلمين ، ثم نسخت بآية : «وقاتلوا المشركين كافة» ، أو - كما في قول آخر - بجعل أمور القصاص إلى السلطان (١٠٥) . ويجب على دعوى النسخ هذه بما أجيب به على مثلتها الواردة على الدليل السابق .

### الدليل الثالث

قال تعالى : «لا إكراه في الدين» (١٠٦) . ووجه دلالة هذه الآية هنا هو أن النفي فيها عن الإكراه في الدين ليس على ظاهره ، لانتفاء هذا الظاهر بما يعلم من احتمال وقوع الإكراه في الدين ، فيكون النفي في الآية إذاً بمعنى النهي ، والنهي عن الإكراه في الدين يعارض القول بابتداء الكفار بالقتال لإلجائهم إلى ترك دينهم واعتناق الإسلام ، فلا يبقى إلا القول بأن قتالهم غير مشروع إلا لرد عدوانهم فقط .

وقد اختلف القائلون بالمذهب الأول فيما بينهم في معالجة هذه الآية لدفع معارضتها لما ذهبوا إليه ، ولهم في ذلك أقوال نوجزها فيما يلي :

الأول : أنها منسوخة بآيات القتال في سورة براءة ، وبما هو في حكم هذه الآيات من السنة القولية ، وبما هو ثابت من إكراه النبي - ﷺ للعرب على الإسلام ، فالحكم المستقر في معاملة الكفار بكل ذلك هو قتالهم حتى يسلموا أو يبذل الجزية مع الصغار من يقبل منه ذلك منهم (١٠٧) . الثاني : أن الآية محكمة فيمن جاء الأمر باقراهم على دينهم إذا دفعوا الجزية كأهل الكتاب والجوس ، فهي مما ظاهره العموم وباطنه الخصوص وفقاً لعبارة الطبري الذي يرى أنه لا معنى لادعاء نسخ الآية مع إمكان الجمع بينها وبين نصوص قتال الطلب على هذا الوجه (١٠٨) .

الثالث : أنها خاصة في بعض الأنصار الذين أرادوا استبقاء أبنائهم معهم وإلزامهم بالإسلام بعد أن كانوا قد تركوهم مع بنى النضير على اليهودية (١٠٩) ، أو أنها خاصة فيمن أراد من الأنصار إرجاع أبنائه إلى الإسلام بعد أن تنصروا وخرجوا إلى الشام مع بعض النصارى من أهلها (١١٠) . الرابع : أنها في النهي عن وصف من أسلم تحت السيف بأنه قد أسلم مكرهاً (١١١) .

الخامس : أنها خبر محض تدل على أن الله قد نفى في حقه الإكراه على الدين ، فأجرى أمر الإيمان به على اختيار العبد ، فهي بمعنى آية : «ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً» (١١٢) ، أي لو شاء لقسرهم على الإيمان ولكنه لم يفعل ، بل ترك هذا لاختيارهم الذي سيحاسبهم عليه (١١٣) .

وكل من هذه الأقوال لاينو عن أن يكون محلاً للنظر والمناقشة ، فدعوى النسخ يشملها ماتقدم بيانه في مثلتها الواردة على الدليل الأول ، وذلك من حيث أنه لا دليل عليها سوى التعارض الذي لا يلزم إلا على مذهب الطلب في القتال ، ومن حيث أن كثيراً من أصحاب مذهب الطلب

أنفسهم لا يسلم بها . وأما حمل الآية على معنى آية الجزية في عدم إكراه الكافر على الإسلام إذا دفع الجزية وهو ممن يقبل منه ذلك ، فهو معارض بما تطبق عليه عبارات القائلين بالمذهب الأول في فهم الصغار المصاحب للجزية ، فمن الصغار عندهم منع الذمي من وظائف هامة في الدولة ، ووجوب معاملته بجفاء وغلظة - على اختلاف بينهم في تقدير ذلك - عند محادثته أو أخذ الجزية منه ، وعدم ابتدائه بالسلم ، ووجوب إلجائه إلى جانب الطريق ، والنظر إليه بريبة وشك فيما يخص مهام القتال والدفاع المسلح عن الدولة ، ومنعه من اقتناء السلاح<sup>(١١٤)</sup> ، فهذا ونحوه إن لم يكن إكراهاً بالسيف فهو ضرب من الإكراه في الدين قد يلجئ كثيراً من الذميين إلى اعتناق الإسلام<sup>(١١٥)</sup> ، فإذا كان الإكراه غير المشروع في الدين عند أصحاب هذا القول منحصراً فيما يتعارض مع مايروونه من دلالة آية الجزية والصغار على الوجه المذكور ، فإنه لا يكون لقولهم في آية نفي الإكراه في الدين حقيقة تختلف عن حقيقة القول بنسخها ، وذلك لاجتماع القولين في أنه لا يعتبر من مدلولها سوى ما يدخل في مدلول آية الجزية ، فتوجه إلى أصحاب هذين القولين مع المطالبة بالدليل النافي لما نفوه من دلالة الآية . وأما القول الثالث فهو تخصيص للآية بما قيل أنه سبب نزولها ، وهذا يتعارض مع ما يعتبر في سائر النصوص من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . وأما القول الرابع فهو عدول عن الظاهر إلى معنى خفي بلا دليل ، فلا يلتفت إليه . وأما القول الخامس فهو مما يتعذر فهمه مع ما يراه القائلون به من مشروعية الإكراه في الدين بالقتال والسيف ، فلا يظهر لهم وجه توفيق بين نفي الله عن نفسه إكراه الناس في الدين وما يروونه من أمره لعباده الذين يختارون الاهتداء إلى الدين إكراه غير المختارين عليه ، هذا فضلاً عن أن هذا القول إنما يعبر عن فهم خاص في اختيار العبد أو المكلف لأفعاله لا يوافق قائله فيه كثير من القائلين بمذهب الطلب والابتداء في القتال .

#### الدليل الرابع

قال تعالى : «فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً<sup>(١١٦)</sup>» ، ثم قال في الآية التالية : «فإن لم يعتزلوكم ويلقوا إليكم السلم ويكفوا أيديهم فخذوهم واقتلوهم حيث ثقتموهم وأولئك جعلنا لكم عليهم سلطاناً مبيناً<sup>(١١٧)</sup>» . فقد بين الشارع في كل من هاتين الآيتين من يجب قتاله من الكفار ومن يجب الكف عنه منهم ، ففي منطوق الآية الأولى تبين أنه لا سبيل للمسلمين على من كف عن قتالهم واختار السلم معهم ، ومفهوم هذا أن للمسلمين السبيل على من لم يفعل ذلك ، وهذا المفهوم جاء مقررًا في منطوق الآية الثانية التي نصت على أن للمسلمين سلطاناً مبيناً في أخذ وقتل غير المسلمين حيث وجدوا ، فدل مفهوم هذا على ما جاء في منطوق الأولى من نفي السبيل للمسلمين على المسلمين والكافرين عن القتال ، ويتحصل من كل هذا أن القتال المشروع ضد الكفار في الإسلام هو ما يكون جزاء لقتالهم وعدم مسألتهم للمسلمين فحسب .

ولدفع ما في هاتين الآيتين من معارضة لمذهب الطلب والابتداء في قتال المسلمين للكفار ، يتمسك أصحابه بما قالوه من أن آية السيف ونحوها من نصوص المقاتلة قد نسخت كل ما يعارضها من آيات الكف والصفح وعدم الإكراه ، ويدّوا أنه لاخلاف بينهم في دعوى نسخ هاتين الآيتين بالآية المذكورة وما في حكمها<sup>(١١٨)</sup> ، إذ لم ينقل فيما أمكن الإطلاع عليه قول لأحد منهم يخالف في ذلك ، ومن صرح بدعوى النسخ في هذا المقام الطبري ، وهو ممن ينهج منهجا حذرا في مسألة النسخ وإدعائه ، فقد قال بأن جميع ما في هاتين الآيتين من حكم قد نسخ بآية السيف ، هذا مع أنه قد فسر إلقاء السلم في الآيتين بالاستسلام وإلقاء القياد إلى المسلمين<sup>(١١٩)</sup> ، مما يدل على أنه لم يجد حتى في هذا المعنى ما يوفق بين الآيتين وآيات المقاتلة وفقا لمذهب الطلب الذي يأخذ هو به كغيره من سلف العلماء ، والذي يقضي عند كثير من القائلين به بقتال الكفار لا لإلجائهم إلى الاستسلام للمسلمين فحسب ، بل لإلجائهم إلى الإسلام سوى من يستثنى منهم في جواز أخذ الجزية منه . وتناقش دعوى النسخ هنا بأنها لا تستند على دليل عدا التعارض الذي لا يلزم إلا وفقا للمذهب الأول ، وذلك على ماتقدم إيضاحه .

### الدليل الخامس

قال تعالى : «خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين»<sup>(١٢٠)</sup> . فقد بينت هذه الآية أن المعاملة المشروعة في الإسلام لجميع الناس ، إنما تقوم على الاكتفاء بالعفو المقدور عليه منهم ، وأمرهم بالعرف أو المعروف ، والإعراض عن جاهلهم ، وهذا لا يلائم القول بطلب الكفار بالقتال حتى يسلموا أو يذلولوا الجزية على وجه الصغار ، وإنما يلائم القول بعدم قتالهم ما لم يبدأوا بالعدوان على المسلمين فيلزم دفعاً لعدوانهم . وقد اختلف أهل المذهب الأول في دفع ما في ظاهر هذه الآية من معارضة لمذهبهم ، وخلافهم في ذلك على قولين :

الأول : أن الآية منسوخة ، ثم اختلف القائلون بنسخها في الناسخ ، فهو عند بعضهم آية الزكاة ، باعتبار أن العفو المأمور به هو فضل المال الذي تطيب بدفعه نفس صاحبه قبل فرض الزكاة<sup>(١٢١)</sup> ، ويراها آخرون آيات الغلظة على الكفار<sup>(١٢٢)</sup> ، كآية : «يأياها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم»<sup>(١٢٣)</sup> . وأكثر القائلين بالنسخ هنا يطلقون دعواهم على الآية كلها ، ويرى بعضهم أن المنسوخ منها هو الأمر بأخذ العفو في أولها والإعراض عن الجاهلين في آخرها ، أما الأمر بالعرف في وسطها فهو محكم<sup>(١٢٤)</sup> .

الثاني : أن الآية محكمة في المعاملة بين جميع الناس ، ولكن يستثنى من حكمها من يشرع قتاله بآيات القتال التي خصتهم بمعاملة خاصة هي قتالهم حتى يسلموا أو يذلول أهل الكتاب ومن في حكمهم الجزية مع الصغار<sup>(١٢٥)</sup> .

### الدليل السادس

قال تعالى : «فإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله» (١٢٦) . فالأمر بالجنوح إلى السلم في هذه الآية غير مقيد بغير جنوح الكفار إليه ، وعلى هذا فإن المسلمين ملزمون بمسألة الكفار والكف عن قتالهم إذا التزم لهم الكفار بمثل ذلك .

ولأهل المذهب الأول في دفع ما يعارض مذهبهم من دلالة هذه الآية قولان :

الأول : أن الآية منسوخة ، وللقائلين بهذا القول آراء شتى في النسخ هنا ، فهو ما جاء في سورة براءة من آيات القتال في أحد الآراء (١٢٧) ، وهو آية السيف خاصة في رأي آخر (١٢٨) ، وهو آية الجزية خاصة في رأي ثالث (١٢٩) ، وفي رأي رابع (١٣٠) هو آية : «ولا تنهوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون» (١٣١) ، مع أن هناك من يرى - من أهل المذهب الأول - أن هذه الآية الأخيرة هي المنسوخة بآية الجنوح إلى السلم المستدل بها هنا (١٣٢) .

الثاني : أنها محكمة في التماس الكفار للصالح الموافق لمصلحة المسلمين وغاياتهم من بدأ القتال ، فإذا قبل الكفار الإسلام أو الجزية وجب الكف عن قتالهم ، وعلى هذا فإنه لا تعارض بين هذه الآية وآيات القتال ، فكل منها محكمة فيما أنزلت فيه كما يقول الطبري (١٣٣) .

### الدليل السابع

قال تعالى : «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» (١٣٤) . ووجه دلالة هذه الآية على حصر القتال المشروع في قتال المدافعة هو أنها نص في أن طريق الدعوة إلى الدين إنما يكون بما ذكرته من الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن ، فينتفي بذلك طلب الكفار بالقتال من أن يكون طريقاً للدعوة .

ويختلف أهل المذهب الأول في معالجة هذه الآية لدفع معارضتها لما ذهبوا إليه ، فيرى بعضهم أنها منسوخة في حق الكفار بآيات القتال ، وأنها محكمة في حق عصاة المسلمين (١٣٥) . ويتوجه بعضهم إلى أنها محكمة باعتبارها مثبتة لضرب من ضرب الدعوة ، وهو المجادلة وقرع الحجة بالحجة ، والضرب الآخر هو ما قررته آيات القتال من دفع شبه المعاندين بالسيف ، فكل من هذه الآية وآيات القتال محكم فيما جاء فيه (١٣٦) . وقد رأى بعضهم في هذه الآية دليلاً على مشروعية الدعوة قبل بدء القتال ، فإذا امتنع الكفار من قبول الدعوة ، أصبحوا أهلاً للمقاتلة والقتل بعد قطع معذرتهم بالكلية (١٣٧) .

### الدليل الثامن

قال تعالى : «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم» (١٣٨) . فأهل الكتاب لا يجادلون وفقاً لحكم هذه الآية إلا بالتي هي أحسن حصراً ، وذلك باستثناء الظالمين

منهم ، فإنهم يعاملون بما يقتضيه ظلمهم ، وهذا إنما يؤيد القول بعدم قتالهم إلا على سبيل المدافعة ، ففي قتالهم على هذا الوجه تطبيق لما ألزمت به الآية من التفريق بين الظالمين وغير الظالمين منهم في المعاملة ، وهو ما لا يتحقق على القول بطلبهم بالقتال مطلقاً سواء كانوا مسلمين أم مجريين .

وفيهم مما جاء عن بعض سلف العلماء توجههم إلى أن هذه الآية كانت في عدم مقاتلة المسلمين من أهل الكتاب ، ولكن هذا على اعتبار أنها قد نسخت بآيات القتال (١٣٩) ، وهو ما اعترض عليه كثير من سلف العلماء الذين التمسوا التوفيق بين هذه الآية وآيات القتال في تأويل المعنى بدلاً من دعوى النسخ ، فمنهم من ذهب إلى أن معناها أنه لا يجادل أهل الكتاب الذين يلتزمون بدفع الجزية إلا بالتي هي أحسن ، وذلك بخلاف الظالمين الممتنعين من أداء الجزية (١٤٠) . ومنهم من ذهب إلى أن المعنى أنه لا يجادل من آمن بالإسلام من أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ، فتسميتهم بأهل الكتاب إنما هي باعتبار ما كان سابقاً فقط من أمرهم ، وعلى هذا فإن الذين ظلموا منهم هم الذين لم يرجعوا عن دينهم (١٤١) .

وفي كل من التأويلين السابقين نظر ، فأولهما يقتضي أن الكتابي لا يكون ظالماً ببقائه على كفره إذا هو قد التزم بدفع الجزية ، وهذا ما لا يبدو أنه مقبول عند أحد من القائلين بمذهب الطلب والمبادأة في قتال الكفار ، فالذي ينتجه كلامهم في فهم الصغار وحقوق أهل الذمة ومعاملتهم في الدولة الإسلامية أنهم يرونهم ظالمين مطلقاً وإن دفعوا الجزية ، وقد صرح بعضهم بهذا ، فقد نقل القرطبي عن مجاهد أنه يجوز بهذه الآية عدم محاشنة أهل الكتاب رجاء إيمانهم ، ثم قال : (وقوله على هذا : «إلا الذين ظلموا» معناه ظلموكم ، وإلا فكلهم ظلمة على الإطلاق) (١٤٢) . فإذا انتفى عند هؤلاء وصف أهل الكتاب بأنهم غير ظالمين حتى مع دفع الجزية لزمهم حصر الظلم ، الذي خص به بعض أهل الكتاب في الآية ، في معنى خاص يحتمله اللفظ ، وهذا المعنى لا يكون - بعد إبعاد كفرهم وإنكارهم للحق الواجب عليهم في أنفسهم - غير تجاوزهم وعدوانهم على المسلمين . وأما التأويل الآخر فهو أبعد من سابقه عن القبول ، لأن التسليم به يعني جواز تسمية المسلم بأنه يهودي أو نصراني أو وثني باعتبار ملته السابقة ، وهو ما لا يبدو أن أحداً من سلف الأمة أو خلفها يقول بجوازه ، فإذا كان هذا غير جائز بلا خلاف ، امتنع صرف معنى الآية إليه . وبعد هذه المناقشة لكل من التأويلين المذكورين ، فإنه لا يبقى مما أورده أهل المذهب الأول على دلالة الآية المستدل بها هنا غير دعوى النسخ ، وهو ما لم ينهض دليل معتبر على وقوعه في هذه الآية أو في أي نص من النصوص التي تناولها هذا البحث .

### الدليل التاسع

قال تعالى : «لأينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين» (١٤٣) . فالذي تقضي به هذه الآية هو بر غير المعتدى أيا

كانت ملته ، ولاشك في أنه ليس من بره طلبه بالقتال بسبب ملته أو عدم دفعه للجزية .  
وهنا أيضاً يختلف القائلون بالمذهب الأول في معالجة ما يعارض مذهبهم من دلالة هذه الآية ،  
فيرى بعضهم أن حكمها قد نسخ بالأمر بالقتال ونبذ جميع العهود مع المشركين<sup>(١٤٤)</sup> ، ويرى  
آخرون التوفيق بين حكمها وما ذهبوا إليه عن تخصيص دلالتها ، ثم اختلف هؤلاء فيما هي خاصة  
به ، فمنهم من يراها خاصة بالأقارب من الكفار ، فيشرع برهم والإحسان إليهم ولو كانوا من أهل  
الحرب إذا لم يفض ذلك إلى تقوية أهل الحرب أو كشف عورة المسلمين<sup>(١٤٥)</sup> . ومال بعضهم إلى أنها  
خاصة بخلفاء النبي ﷺ الذين لم ينقضوا عهدهم معه<sup>(١٤٦)</sup> ، ومقتضى هذا القول أن حكمها محصور  
أصلاً في وقت خاص وفتة خاصة ، فأنتهى العمل بها بزوالها . ويراها بعضهم خاصة في بر النساء  
والصبيان ونحوهم ممن لا يصح قتالهم إذا لم يقاتلوا<sup>(١٤٧)</sup> .

### سبب قتال المسلمين لغيرهم عند أصحاب هذا المذهب

لاخلاف بين القائلين بأصل السلم في العلاقة بين المسلمين وغيرهم في أن سبب الحرب  
المشروعة ضد الكفار منحصر في عدوانهم على المسلمين ، أو ماهو في حكم عدوانهم من الإعداد له  
أو الشروع بمقدماته ، وتطبق عباراتهم - على اختلاف بينها في الصياغة - على إخراج كل ماسوى  
عدوان الكفار أو كونهم من جانبهم ابتداءً حرباً على المسلمين عن أن يكون سبباً لإقامة حرب  
مشروعة ضدهم من جانب المسلمين<sup>(١٤٨)</sup> . ومن البين أن مجرد احتمال وجود حرب مشروعة ضد  
الكفار لأي سبب غير السبب المذكور لا يستقيم مع القول بمذهب المدافعة في الجهاد ، وذلك لما  
لا يخفى من التلزام - وجوداً وعدمًا - بين العدوان سبباً والمدافعة مسبباً .

ولكن القول بأن العدوان - حقيقة أو حكماً - هو سبب القتال المشروع مع الكفار لا يخلو  
من إجمال قد يفضي إلى ليس في المراد به في هذا المقام ، وهذا اللبس ملحوظ في عبارات بعض  
القائلين بأن السلم هو الأصل في العلاقة مع غير المسلمين وأن القتال مشروع للمدافعة فقط ، ومن  
ذلك - على سبيل المثال - قول أحدهم : «ولا يقاتل إلا الباغي المعتدي الذي يريد أن يفرض إرادته  
على الأمة بالقهر والسلطان ، وأن يصد عن دين الله بقوة الحديد والنار ، ويفتن المؤمن بوسائل الفتنة  
والإغراء<sup>(١٤٩)</sup>» . فعلى الرغم مما في هذه العبارة من التأكيد بأن الذي يقاتل هو المعتدي فقط ، فإن  
المعتدي وفقها يمكن أن يكون كل كافر لا يخضع لسلطة الدولة الإسلامية ، وذلك لأنه من العدوان  
فيها فتنة المؤمن بوسائل الفتنة والإغراء ، وهذا التعبير ذو مدلول واسع يشمل - فيما يشمل - كل  
عمل يقوم به غير المسلمين للدعوة إلى ما يرونه من عقائد وعادات وغيرها ، وهنا يكون ليس بين  
معنى المدافعة ومعنى الطلب والابتداء في قتال الكفار ، فمن غاية الطلب والابتداء في الجهاد بالسلاح  
عند القائلين بذلك إخضاع غير المسلمين لدولة الإسلام وإزالة استقلالهم في الإرادة والسلطة ، وهذا

هو ذاته مايتحصل من القول بمشروعية مقاتلة غير المسلمين إذا هم مارسوا إرادتهم المستقلة في الدعوة إلى عقائدهم وعاداتهم ونحوها مما قد يستجيب له بعض الناس بتأثير وسائل الجذب والإغراء دون إكراه وإلجاء ، فمن يرى أن هذه الممارسة عدوان من الكفار يقاتلون بسببه شرعا ، فهو في حقيقة الأمر ممن يقول بأصل الحرب مع غير المسلمين الذين لا يخضعون لسلطة وإرادة الدولة الإسلامية . وبهذا يتبين أن مجرد حصر الحرب المشروعة مع الكفار في الحرب التي يسببها عدوانهم على المسلمين لا يكفي تمييز مذهب المدافعة عن مذهب الطلب والابتداء في قتال الكفار ، مالم يكن هذا قائما على التسليم بشرعية المساواة بين الدولة الإسلامية وغيرها في الحقوق والواجبات التي تحكم العلاقة بينهما ، فهذا فقط يكون الخلاف بين من يقول بالطلب والابتداء ومن يقول بالمدافعة في قتال المسلمين لغيرهم خلافا حقيقيا وليس لفظيا فحسب ، لأن كل ترجيح لمصلحة المسلمين في علاقتهم مع الذين لا يشاركونهم المواطنة في الدولة الإسلامية من الكفار على وجه يقتضي إلجاء الكفار بقوة السلاح إلى فعل مايريده منهم المسلمون ، دون التزام من المسلمين لهم بمثله يعد - في الجملة كما مر - أخذاً بمذهب القتال مع الكفار على وجه الطلب والابتداء باعتبار أن القتال هو الأصل في العلاقة معهم .

وعلى الرغم مما يوجد في كلام كثير من القائلين بمذهب المدافعة والمسالمة من غموض بخصوص المساواة المذكورة التي تتوقف حقيقة مذهبهم على التسليم بها ، فإن منهم من يعترف صراحة بشرعية هذه المساواة ، فيقرر أبو زهرة أن مبدأ المعاملة بالمثل بين الناس على اختلاف مللهم لا ينفك عن قانون العدالة - كما هو تعبيره - المعتبر شرعاً<sup>(١٥٠)</sup> ، ويشير في مقام آخر إلى الإسلام بقوله : « فهو يحترم حق كل دولة في الوجود ، وحقها أن تكون سيدة نفسها ، وحقها في الدفاع عن أراضيها وسيادتها ، ولا فرق في ذلك بين دولة راقية متحضرة وأخرى متبدية أو غير راقية<sup>(١٥١)</sup> » . فإذا تم التسليم - على هذا النحو الذي جاء في كلام أبي زهرة - بشرعية مبدأ المعاملة بالمثل في الحقوق والواجبات بين الدول على اختلاف ملل رعاياها وأنظمتها ومستوياتها في التحضر ونحوه ، كان في الإمكان ضبط معنى العدوان بأنه تجاوز أي طرف في معاملة الطرف الآخر ما يرضي من هذا الطرف أن يعامله بمثله ، فيكون عدوان الكفار المسبب لإقامة حرب مشروعة ضدهم من جانب المسلمين هو تجاوزهم في معاملة المسلمين ما يرضون من المسلمين مثله في معاملتهم ، ويكون عندئذ دفع العدوان محكوم بالقدر الضروري فقط لإنهاء التجاوز المذكور ، وهو ما يقرره أبو زهرة أيضا في عبارة أخرى له<sup>(١٥٢)</sup> .

### عدم تصور القتال المشروع بين المسلمين وغيرهم على خلاف أحد المذهبين السابقين

تقدمت الإشارة في مقدمة هذا البحث إلى أنه لا يخرج شيء بما جاء عن العلماء والباحثين في الفقه السياسي الإسلامي من أقوال وآراء في أصل العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها عن القول بأن الأصل في ذلك هو القتال الذي ينبغي طلب غير المسلمين به مالم يسلموا أو يدفعوا الجزية مع



الصغار ، وهو قول أهل المذهب الأول ، أو القول بأن الأصل في ذلك هو السلم الذي لا يجوز للمسلمين الخروج عليه في علاقتهم مع الكفار إلا دفعا لعدوانهم ، وهو قول أهل المذهب الثاني . ولكن بعض الباحثين قد اعترض على هذين المذهبين معاً ، باعتبار أن الصواب يوافق مذهباً ثالثاً في الموضوع يستقل بمعناه عن كل من القول المدافعة في قتال غير المسلمين والقول بالطلب والابتداء في ذلك<sup>(١٥٣)</sup> ، وهو ما لم يتمكن من الوقوف على حقيقة بينة له ، ولا يبدو أنه من المتصور وجوده أصلاً ، وذلك وفقاً لأسباب الجهاد بالسلاح أو قتال المسلمين لغيرهم التي جاء القول بها مطلقاً . فباستقراء كل ما قيل به من أسباب الجهاد أو قتال الكفار في الإسلام ، يتبين أن هذه الأسباب لا تخرج عن ثلاثة حصراً ، وهى : العدوان ، والكفر ، وعدم الخضوع للدولة الإسلامية بدفع الجزية على وجه الصغار ، و يترتب على كل سبب من هذه الأسباب ضرب من القتال المُعَيَّن بما ينتفي السبب بتحصيله ، فالعدوان سبب لقتال مُعَيَّن بدفع العدوان ، والكفر سبب لقتال مُعَيَّن بالإسلام ، وعدم الخضوع لحكم الجزية مع الصغار سبب لقتال مُعَيَّن بحصول هذا الخضوع . وعلى هذا ، فإن كل قتال مشروع ضد الكفار في الإسلام ، على أي قول أو رأي لأحد من علماء الأمة سلفاً وخلفاً ، لا يخرج عن القتال الذي تزول مشروعيته بزوال الأسباب الثلاثة المذكورة ، لأنه لم يرد عن أحد من المسلمين وجود سبب لقتال مشروع ضد الكفار غير هذه الأسباب ، ولأنه لا يصح في التصور العقلي أصلاً وجود سبب آخر يستقل في وجوده عن أحد الأسباب المذكورة سوى إرادة القتال أو القتل أو السلب ونحو ذلك لذاته ، وهو ممتنع قطعاً في الشرع .

وإذا ثبت أن قتال المسلمين لغيرهم لا يكون مشروعاً عند أحد من المسلمين إذا خرج عن كونه مسيئاً ببعض الأسباب الثلاثة المذكورة أو بها مجتمعة ، ثبت أن كل قتال مشروع بين المسلمين وغيرهم لا يخرج عن كونه طلباً وابتداءً مطلقاً وعن كونه دفعاً فقط ، وذلك لما هو بين من أن الغاية من قتال الكفار بسبب كفرهم أو بسبب عدم دفع الجزية مع الصغار لا تتحقق إلا بأن يكونوا رعية للدولة الإسلامية ، وذلك إما بمجرد إسلامهم أو بمقتضى عقد الذمة ، مع من يجوز أن يقر على ملته منهم ، وما لم تتحقق هذه الغاية فإن العلاقة المشروعة معهم هى طلبهم بالقتال أينما وجدوا ، لأن سبب القتال المشروع قائم فيهم وإن كفوا أو جنحوا إلى سلم لا يزول معه استقلالهم بالسلطة على أنفسهم وببلادهم ، فيكون كل من يذهب إلى قتال الكفار بأي من السببين المذكورين يذهب - ضرورة - إلى أن الأصل في معاملتهم والعلاقة معهم هو طلبهم وتبعضهم بالقتال مطلقاً ما بقى لهم استقلال عن سلطان الدولة الإسلامية ، فلا يبقى بعد هذين السببين من الأسباب الثلاثة المتقدم ذكرها إلا العدوان ، وهو ما لا يوجد خلاف بين المسلمين في أن القتال المسبب به قتال مشروع ، ولكنه يختص عن السببين الآخرين بأن القتال المسبب به لا يمكن أن يكون طلباً وابتداءً ، لأن مجرد وقوع الطلب والابتداء من المسلمين للكفار بالقتال دليل يقيني على انتفاء ضده ، وهو عدوان الكفار وطلبهم للمسلمين الذي يجب أن يكون - حقيقة أو حكماً - سابقاً لأي قتال مسبب به من جهة

المسلمين ، وذلك لما هو معلوم من وجوب تقدم السبب على مسببه وليس العكس . وبهذا يتبين أن كل من يقصر سبب الجهاد أو القتال المشروع ضد الكفار على عدوانهم يذهب - ضرورة - إلى أن الجهاد بالسلاح مشروع للدفع عن النفس فقط ، وأن السلم هو الذي تقوم عليه علاقة المسلمين مع جميع الذين يعاملونهم بمثل ذلك أيا كانت مللهم أو دولهم أو سبلهم في تدبير أمورهم ، ويتبين أن كل من لا يقصر سبب قتال المسلمين لغيرهم على العدوان ، فإنه يرى - ضرورة أيضا كما تقدم - أن علاقة المسلمين بكل من لا يخضع لسلطان الإسلام علاقة حرب وقتال ، ويتبين أنه لا يتصور وجود غير هذين المذهبين في الموضوع .

### خاتمة

ينتهي هذا البحث إلى مايلي :

١ - أن الأصل الذي تقوم عليه علاقة الدولة الإسلامية بغيرها ، يختلف فيه بين العلماء والباحثين في الفقه السياسي الإسلامي على مذهبين متضادين ، أحدهما : أن الأصل هو الحرب والقتال ، وهو الذي يبدو أن سلف علماء المسلمين مطبقون على الأخذ به وفقاً لصريح عبارات كثير منهم وعدم نقل خلاف صريح بينهم في ذلك . والآخر : أن الأصل هو السلم ، وهو الذي يأخذ به أو يميل إليه كثير من الباحثين المعاصرين ، على اختلاف ملحوظ بين عباراتهم المفيدة بذلك من حيث التصريح ووضوح المعنى .

٢ - أن الخلاف في أصل علاقة الدولة الإسلامية بغيرها ناشئ - في حقيقته - عن الخلاف في المقصود من تشريع الجهاد بالسلاح وسببه ، فمن يرى أن الأصل هو الحرب يبنى مذهبه على أنه لا يخرج أحد من الناس عن أن يكون مسلماً أو غير مسلم ، والمسلمون أتباع شرعيون للدولة الإسلامية ، وغير المسلمين ملاحقون بالقتال شرعاً بسبب كفرهم أو بسبب عدم خضوعهم لحكم الجزية والصغار ، ولا يزول أي من هذين السببين إلا بزوال استقلالهم عن سلطة الدولة الإسلامية ، وعلى هذا فإنه لا يتصور شرعاً وجود علاقة سوى الحرب مع كل من يخرج عن سلطان هذه الدولة . أما من يرى أن الأصل هو السلم ، فإنه يبنى مذهبه على أن الجهاد بالسلاح إنما شرع لحماية المسلمين من عدوان غيرهم ، وعلى هذا فإن السلم هو الذي تقوم عليه علاقة المسلمين بجميع الذين لا يبادئونهم العدوان - حقيقة أو حكماً - أيا كانت مللهم أو دولهم .

٣ - يتمسك القائلون بأصل الحرب بأدلة تعود دلالتها - إجمالاً - عندهم إلى ما يروونه في آيتي السيف والجزية من دلالة على مشروعية طلب الكفار بالقتال حتى يسلموا أو يدفعوا الجزية صاغرين ، وذلك على خلاف بين من يرى منهم إطلاق حكم آية السيف بقتال وكل كافر سوى أهل الكتاب الذين صرحت آية الجزية بقبول الجزية منهم ، والمجوس عند أكثر الذين يرون هذا الرأي

كأهل الكتاب في هذا الحكم ، ومن يرى أن آية الجزية تشمل في حكمها فئات أخرى من الكفار تستغرق عند بعضهم جميع الكفار غير المرتدين .

٤ - يتمسك القائلون بأصل السلم بما جاء من النصوص التي تخص بالقتال المعتدين على المسلمين ، والتي تنهى عن الاعتداء أو الاكراه في الدين ، والتي تأمر بالكف عن المسلمين والصفح والعفو والإعراض عن الجاهلين ، وهي نصوص يختلف القائلون بأصل الحرب في دفع معارضتها لمذهبهم ، ولهم في ذلك - إجمالاً - قولان ، وهما : القول بالنسخ ، والقول بالتخصيص أو تأويل المعنى ، وفضلاً عن أن كلا من هذين القولين لا يسلم القول به - غالباً - من اعتراض بعض القائلين بأصل الحرب أنفسهم فإن أياً منهما لا يستند عند القائلين به - حيثما جاء القول به - إلى دليل مسكت للمخالف أو مانع له من أن يعكس القول به على أصحابه لتأييد القول بأصل السلم .

٥ - مع إدراك خطورة الترجيح في موضوع هذا البحث الذي تتجاذب الحكم في أدلة لا يخلو ظاهر بعضها من التعارض مع ظاهر بعضها الآخر ، فإن الذي يبدو أنه الراجح في ذلك هو القول بأن الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بغيرها هو السلم ، فهذا هو ما يقضي به النظر فيما تقدم عرضه بالتفصيل من أدلة المذهبين الواردين في الموضوع ، إذ تبين أن استدلال القائلين بأصل الحرب على مذهبهم مواجهةً بكثير من المناقشات القوية التي لم يظهر ما يدفعها ، في حين أن كثيراً من الأدلة التي تثبت أصل السلم لم تعارض دلالتها على ذلك إلا بما ظهر عدم نهوض الاعتراض به عليها ، ونعني بذلك كلا من دعوى النسخ وحمل المعنى على مالا دليل عليه من الوجود . والله سبحانه أعلم .

### التعليقات

- ( ١ ) علي بن عبد الجليل المرغيناني ، الهداية ، مطبوع مع : شرح فتح القدير ، مؤلفه : محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام ، دار إحياء التراث العربي ، ج ٥ ، ١٩٣ . أحمد بن محمد القدوري ، الكتاب ، مطبوع مع : اللباب ، مؤلفه : عبد الغني الغنيمي ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٧٩م) ج ٤ ، ١١٥ .
- ( ٢ ) محمد بن أبي سهل السرخسي ، المبسوط (إستانبول ، دار الدعوة ، ١٩٨٣م) ج ١٠ ، ٢ .
- ( ٣ ) محمد بن أبي سهل السرخسي ، شرح السير الكبير ، تحقيق : صلاح الدين المنجد ، (القاهرة : معهد المخطوطات) ج ١ ، ١٨٩ .
- ( ٤ ) المرجع السابق ، ج ١ ، ١٩٠ .
- ( ٥ ) محمد بن أبي سهل السرخسي ، المبسوط ، ج ١٠ ، مرجع سابق ، ٨٦ ، ٨٧ .
- ( ٦ ) أبو بكر بن مسعود الكاساني ، بدائع الصنائع (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٨٢) ج ٧ ، ١٠٨ .

- (٧) محمد بن إدريس الشافعي ، الأم (بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٣م) ج ٤ ، ١٦٧ - ١٧٤ .
- (٨) المرجع السابق ، ج ٤ ، ١٦٧ ، ونحوه في : ١٧٢ .
- (٩) يحيى بن شرف النووي ، منهاج الطالبين ، (بيروت : دار المعرفة) ١٣٦ . زكريا الأنصاري ، منهج الطلاب ، مطبوع بهامش : منهاج الطالبين ، ١٣٠ - ١٣١ .
- (١٠) محمد بن أحمد بن حمزة الرملي ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (بيروت : دار إحياء التراث العربي) ج ٨ ، ٤٢ .
- (١١) على بن علي الشيرازي ، حاشية على نهاية المحتاج ، مطبوع مع المرجع السابق ، نفس المكان .
- (١٢) المرجع السابق في نفس المكان .
- (١٣) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، المغني (الرياض : مكتبة الرياض الحديثة) ج ٨ ، ٣٤٨ . منصور بن يونس البهوتي ، كشاف القناع عن متن الإقناع (بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٣م) ج ٣ ، ٣٣ . محمد بن مفلح ، كتاب الفروع (بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٥م) ج ٦ ، ١٩٠ . محمد عرفة الدسوقي ، الحاشية ، دار الفكر ، ج ٢ ، ١٧٣ . يوسف بن عبد البر ، كتاب الكافي ، تحقيق : محمد الموريتان (الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ، ١٩٧٨م) ج ١ ، ٤٦٣ . مرعي بن يوسف ، غاية المنتهي (الرياض ، المؤسسة السعيدية) ط ٢ ، ج ١ ، ٤٦٤ .
- (١٤) الدسوقي ، المرجع السابق ، نفس المكان . ابن عبد البر ، المرجع السابق ، ج ١ ، ٤٦٢ . مرعي بن يوسف ، المرجع السابق ، ج ١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ . ابن قدامة ، المرجع السابق ، ج ٨ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ .
- (١٥) على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، المحلى ، تحقيق : عبد الغفار البنداري (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨م) ج ٥ ، ٣٤٠ .
- (١٦) المرجع السابق ، ج ٥ ، ٣٦٢ .
- (١٧) المرجع السابق ، ج ٥ ، ٤١٨ .
- (١٨) أبو الأعلى المودودي ، الجهاد في سبيل الله (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٣م) ١٢ . سيد قطب ، في ظلال القرآن (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٧١م) ج ١٠ ، ١٠٨ وما بعدها . مجيد خدوري ، الحرب والسلام في شرعة الإسلام (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٣م) ٨٦ - ٨٧ . خليل أبو عيد ، العلاقات الخارجية في دولة الخلافة (الكويت : دار الأرقم ، ١٩٨٣م) ٢٨٠ - ٢٨٤ .
- (١٩) السرخسي ، شرح السير الكبير ، ج ١ ، ١٨٨ . والمبسوط ، ج ١٠ ، ٢ . الشافعي ، الأم ، ج ٤ ، ١٦٠ - ١٦١ . وأحكام القرآن ، جمع : أحمد بن الحسين البيهقي (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠م) ج ٢ ، ١٣ - ١٥ . محمد أمين الشهير بابن عابدين ، رد المختار على الدر المختار (المعروف بحاشية ابن عابدين) (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٨٧م) ج ٣ ، ٢١٩ . محمد بن أبي بكر الزرعي (المعروف بابن قيم الجوزية) ، زاد المعاد في هدى خير العباد ، تحقيق : شبيب الأرناؤوط ، وعبد القادر الأرناؤوط (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٨م) ج ٣ ، ٧٠ - ٧١ .
- (٢٠) سورة البقرة ، آية ١٩١ .
- (٢١) أحمد بن علي الرازي الجصاص ، أحكام القرآن (بيروت : دار الكتاب العربي) طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ، ج ١ ، ٢٥٨ .

- (٢٢) محمد بن يوسف الأندلسي الشهير بأبي حيان ، البحر المحيط (الرياض : مكتبة النصر الحديثة) ج ٢ ، ٦٦ .
- (٢٣) محمد بن أحمد القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن (دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧م) ج ٢ ، ٣٥١ .
- (٢٤) محمد بن الحسين بن القاسم ، منتهى المرام في شرح آيات الأحكام ، الدار الجنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦م ، ٥٣ .
- (٢٥) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ٣٥١ . أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٢ ، ٦٦ . الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ٢٥٩ . محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٤م) ج ١ ، ١٩٢ . وننبه إلى أن الذي ناقشه في هذا المقام هو إدعاء نسخ موضع الاستدلال من الآية ، وهو صدرها ، أما دعوى نسخ آخر الآية الذي ينهى عن مقاتلة الكفار في المسجد الحرام مالم يقاتلوا فيه فهو مما يخرج عن موضوع هذا البحث .
- (٢٦) أبو حيان ، المرجع السابق ، في نفس المكان .
- (٢٧) سورة البقرة ، آية ١٩٣ .
- (٢٨) قال الجصاص مشيراً إلى الأمر بالقتال في الآية المذكورة : «يوجب فرض قتال الكفار حتى يتركوا الكفر» ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ٢٦٠ . وانظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ٣٥٣ - ٣٥٤ .
- (٢٩) الطبري ، جامع البيان ، ج ٢ ، ١٩٤ . الجصاص ، المرجع السابق ، ج ١ ، ٩٦١ . عماد الدين بن محمد الطبري (الكيا الهراس) ، أحكام القرآن ، تحقيق : موسى محمد علي وعزت علي عطية ، (القاهرة : دار الكتب الحديثة) ج ١ ، ١٢٦ . أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٢ ، ٦٧ . القرطبي ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ٣٥٤ .
- (٣٠) الجصاص ، المرجع السابق ، نفس المكان . محمد بن الحسين ، منتهى المرام في شرح آيات الأحكام ، ٥٤ ، ٣٢٤ .
- (٣١) أبو حيان ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ٦٨ .
- (٣٢) الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ٢٦١ .
- (٣٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ٣٥٣ . أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٢ ، ٦٧ .
- (٣٤) انظر المرجعين السابقين ، نفس المكان المذكور في كل منهما .
- (٣٥) قال به الطبري ونقله عن قتادة والربيع وعكرمة ، جامع البيان ، ج ٢ ، ١٩٥ .
- (٣٦) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ٣٥٤ .
- (٣٧) نقله الطبري عن مجاهد والسدي ، جامع البيان ، ج ٢ ، ١٩٥ - ١٩٦ .
- (٣٨) سورة الأنفال ، آية ٣٩ .
- (٣٩) الطبري ، جامع البيان ، ج ٩ ، ٢٤٨ - ٢٥٠ . محمود بن عمر الزمخشري ، الكشاف ، (بيروت : دار المعرفة) ج ٢ ، ١٢٦ .
- (٤٠) الطبري ، المرجع السابق ، ج ٩ ، ٢٥٠ .
- (٤١) الكيا الهراس ، أحكام القرآن ، ج ٣ ، ٣٩٥ .
- (٤٢) سورة التوبة ، آية ٥ .

- (٤٣) محمد بن عبد الله الإشبيلي (المعروف بأبي بكر ابن العربي)، أحكام القرآن، ط ٣، تحقيق: على محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، قسم ٢، ٨٩١.
- (٤٤) الجصاص، أحكام القرآن، ج ٣، ٨١.
- (٤٥) الجصاص، المرجع السابق، ج ٣، ٨٠ - ٨١. وانظر الخبر المنقول عن ابن عباس في السنن الكبرى للبيهقي (بيروت: دار الفكر) ج ٢، ٢٤.
- (٤٦) جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، دار الفكر، ج ٢، ٢٤.
- (٤٧) محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير (مصر: مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٤ م)، ج ٢، ٣٣٧.
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، ٧٣.
- (٤٨) محمد علي الحسن، العلاقات الدولية في القرآن والسنة، (عمان، مكتبة النهضة الإسلامية، ١٩٨٠ م)، ١٠٣.
- (٤٩) الشافعي، أحكام القرآن، ج ٢، ٥٠ - ٥٣. محمد بن الحسين، منتهى المرام في شرح آيات الأحكام، ٥٥ - ٥٦، ٣٤٣.
- (٥٠) محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد)، بداية المجتهد (القاهرة: دار الكتب الإسلامية، ١٩٨٣ م) ج ١، ٤٥١. ابن حزم، المحلى، ج ٥، ٤١٣. النجفي، جواهر الكلام، ج ٢١، ٢٣١. محمد بن أحمد بن جزي، القوانين الفقهية، (بيروت: دار القلم، ١٩٧٧ م) ١٠٤، وقد نقل ابن جزي هنا عن ابن الماجشون قوله: «لازمة إلا للكتابيين».
- (٥١) فالخنفية يرون أخذها من جميع المشركين عدا المرتدين ومشركي العرب، فراجع في ذلك - مثلاً - كلام المرغيناني في الهداية (مع شرح فتح القدير)، ج ٥، ٢٩٢. وعند المالكية لانقبيل الجزية من المرتدين فقط، انظر: ابن عبد البر، كتاب الكافي، ج ١، ٤٧٩. الدسوقي، الحاشية، ج ٢، ٢٠١. كما نقل القرطبي عن ابن الجهم نحو مذهب المالكية في ذلك، الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، ١١١.
- (٥٢) سورة محمد، آية ٤.
- (٥٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، ٧٣. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (الرياض: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد) ج ٦، ١٥٢.
- (٥٤) انظر المرجعين السابقين، نفس المكان المذكور في كل منهما.
- (٥٥) الطبري، جامع البيان، ج ١٠، ٨١. ونحو هذا نقله القرطبي عن ابن زيد، الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، ٧٣.
- (٥٦) وهو الذي أخذ به بعض الباحثين المعاصرين، فانظر: محمد علي الحسن، العلاقات الدولية في القرآن والسنة، ١٠٢.
- (٥٧) الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ١٣٩. الشوكاني، فتح القدير، ج ٢، ٣٣٧.
- (٥٨) وهي الآية الثانية من سورة التوبة أو براءة.
- (٥٩) سورة التوبة، آية ٢٩.
- (٦٠) الشافعي، الأم، ج ٤، ١٧٢. ونحوه في أحكام القرآن، ج ٢، ٥٣. ونحو هذا جاء في كلام القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، ١٠٩.

- (٦١) كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج ، تحقيق : عبد المجيد التركي (بيروت : دار الغرب الإسلامي) ٢٠٨ .
- (٦٢) سورة الحج ، آية ٣٩ .
- (٦٣) الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ٢٥٧ . الكيا المراس ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ١٢٠ . القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ٣٤٧ .
- (٦٤) البيهقي ، السنن الكبرى ، ج ٩ ، ١١ . الطبري ، جامع البيان ، ج ١٧ ، ١٧٢ . القرطبي ، المرجع السابق ، نفس المكان .
- (٦٥) متفق عليه من حديث ابن عمر ، رواه البخاري في صحيحه ، مع : فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني ، ج ١ ، ٧٥ . ورواه مسلم في صحيحه ، انظر شرح النووي ، دار الفكر ، ١٩٨١ م ، ج ١ ، ٢١٢ .
- (٦٦) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ١٩٣ .
- (٦٧) السرخسي ، شرح السير الكبير ، ج ١ ، ١٩٠ .
- (٦٨) السيل الجرار ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٥ م) ج ٤ ، ١٨ - ١٩ .
- (٦٩) علي بن نفع العلياني ، أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه (رسالة دكتوراه) (الرياض : دار طيبة ، ١٩٨٥ م) ١٢٥ .
- (٧٠) المرجع السابق ، ١٢٦ .
- (٧١) محمد بن علي الشوكاني ، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٩ م) ٨٩ .
- (٧٢) محمد بن محمود الباقري ، شرح العناية على الهداية ، مطبوع مع : شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ١٨٩ .
- (٧٣) سورة التوبة ، آية ٣٦ .
- (٧٤) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ١٨٩ .
- (٧٥) الباقري ، شرح العناية ، مع : شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ١٩٣ .
- (٧٦) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ١٩٣ .
- (٧٧) صحيح مسلم ، مع : شرح النووي ، ج ١ ، ١٧٧ .
- (٧٨) أبو الوليد ابن رشد القرطبي (المجد) ، البيان والتحصيل ، تحقيق : سعيد أعراب (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٤ م) ج ٢ ، ٥٢٢ .
- (٧٩) شرح صحيح مسلم ، ج ١ ، ١٧٩ .
- (٨٠) السرخسي ، شرح السير الكبير ، ج ١ ، ١٨٧ .
- (٨١) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٢ ، ١٤٣ . الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٣ ، ١١٣ . وقد ذكر الجصاص عنه أيضا في نفس هذا المكان ما يفيد أنه يرى أن جهاد الطلب والابتداء فرض كفاية .
- (٨٢) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ١٩٣ .
- (٨٣) سورة البقرة ، آية ١٩١ ، وقد تقدمت في أدلة أهل المذهب الأول .
- (٨٤) الإسلام عقيدة وشريعة (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٠ م) ٤٥٣ .
- (٨٥) المرجع السابق ، نفس المكان .

- (٨٦) المرجع السابق، ٤٥٤. ومن توجيهات الإسلام (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٠م) ٩٢، ٩٣، ٢٣٦، ٢٦٣، ٢٧٤.
- (٨٧) محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي، ٢٥، ٢٨، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٧، ٨٩، ٩٠. صبحي محمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٢م) ٧٥، ١٧٨. محمد عبد الله دراز، دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية، (الكويت: دار القلم، ١٩٨٠م) ١٤٢. ودستور الأخلاق في القرآن، تحقيق وتعريب: عبد الصبور شاهين، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م) ٧٥٦. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، (دار الفكر، ١٩٨١م)، ٩٠ - ٩١. مجاهد هريدي، العلاقات الإنسانية في القرآن والسنة، (دار الرشيد، ١٩٨١م)، ٢١٤، ٢٥٦. عبد الخالق النواوي، العلاقات الدولية والنظم القضائية (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٤م) ١٠٨.
- (٨٨) العلاقات الدولية في الإسلام، ٥٢.
- (٨٩) انظر هذا - مثلاً - عند وهبة الزحيلي، آثار الحرب، ١٣٣ - ١٣٤.
- (٩٠) سورة البقرة، آية ١٩٠.
- (٩١) ربما يكون هذا هو المقصود من كلام للدكتور عبد الخالق النواوي، فقد استدلل بهذه الآية على مذهب المدافعة، وبما قاله في بيان دلالتها: «إن أول جملة في هذه الآية كافية وحدها في مقصودها، لأنها - بطريق المفهوم - في قوة: قاتلوا المقاتلين لا المسلمين». العلاقات الدولية والنظم القضائية، ٩٨.
- (٩٢) الطبري، جامع البيان، ج ٢، ١٨٩. الجصاص، أحكام القرآن، ج ١، ٣٥٧. الكيا المهراس، أحكام القرآن، ج ١، ١٢١، ١٢٣. الزمخشري، الكشاف، ج ١، ١١٨. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ٣٤٨.
- (٩٣) القرطبي، المرجع السابق، نفس المكان. الزمخشري، المرجع السابق، نفس المكان. أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ٦٥.
- (٩٤) سورة التوبة، آية ٣٦.
- (٩٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ٣٤٨. وبه قال الجصاص، أحكام القرآن، ج ١، ٢٥٨.
- (٩٦) وبه قال القرطبي، المرجع السابق، ج ٢، ٣٥٠.
- (٩٧) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ٦٥.
- (٩٨) سورة البقرة، آية ١٩٣، وسورة الأنفال، آية ٣٩. وقد تقدمتا في أدلة أهل المذهب الأول.
- (٩٩) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ٦٥.
- (١٠٠) وهي آية ١٩١ من سورة البقرة، وقد تقدمت في أدلة أهل المذهب الأول.
- (١٠١) الطبري، جامع البيان، ج ٢، ١٩٠. الزمخشري، الكشاف، ج ١، ١١٨. الجصاص، أحكام القرآن، ج ١، ٣٥٧. الكيا المهراس، أحكام القرآن، ج ١، ١٢١ - ١٢٤. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ٣٤٨.
- (١٠٢) الطبري، جامع البيان، ج ٢، ١٩٠.



- (١٠٣) محمد بن الحسين ، منتهى المرام في شرح آيات الأحكام ، ٥٢ - ٥٣ .
- (١٠٤) سورة البقرة ، آية ١٩٤ .
- (١٠٥) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ٣٦٠ .
- (١٠٦) سورة البقرة ، آية ٢٥٦ .
- (١٠٧) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٣ ، ٢٨٠ . أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٢ ، ٢٨١ . الزمخشري ، الكشاف ، ج ١ ، ١٥٥ .
- (١٠٨) الطبري ، جامع البيان ، ج ٣ ، ٣١٧ . وانظر نحو هذا في كلام ابن حزم الظاهري ، المحلى ، ج ٥ ، ٤١٤ .
- (١٠٩) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٣ ، ٢٨٠ .
- (١١٠) الزمخشري ، الكشاف ، ج ١ ، ١٥٥ . أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٢ ، ٢٨١ .
- (١١١) أبو حيان ، المرجع السابق ، في نفس المكان . القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٣ ، ٣٨١ .
- (١١٢) سورة يونس ، آية ٩٩ . وتتمتها : « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » .
- (١١٣) الزمخشري ، ج ١ ، ١٥٥ . أبو حيان ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ٢٨٢ .
- (١١٤) محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية) ، أحكام أهل الذمة ، تحقيق : صبحي الصالح (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨١م) ج ١ ، ٢٠٨ . ومابعدا . ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ٣٠١ - ٣٠٢ . الرملي ، نهاية المحتاج ، ج ٨ ، ٩٤ ومابعدا .
- (١١٥) يقول محب الدين الخطيب فيما يرى أنه الدافع إلى فرض الجزية مع الصغار على الذميين : « إنما هو إثارة لدوافع الكرامة الإنسانية عند هؤلاء الذين يؤدون الجزية ، ولتحريك الرغبة فيهم للخلاص من هذا الوضع المشين ، وتلك العزلة الباردة لهم في المجتمع الذي يعيشون فيه » . محب الدين الخطيب ، الحرب والسلام في الإسلام (الرياض : دار نجد للنشر والتوزيع ، ١٩٨١م) ٩٤ . وفي الشيعة من فسر الصغار في آية الجزية بأنه تكليف أهل الذمة مالا يطيقون ، لإلجائهم إلى الإسلام ، انظر : النجفي ، جواهر الكلام شرح شرائع الإسلام ، ج ٢١ ، ٢٤٧ .
- (١١٦) سورة النساء ، آية ٩٠ .
- (١١٧) سورة النساء ، آية ٩١ .
- (١١٨) الطبري ، جامع البيان ، ج ٥ ، ٢٠٠ - ٢٠١ . أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٣ ، ٣١٥ . القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ٣٠٨ . والعجيب أن القرطبي قد رجح هنا دعوى النسخ المذكورة بعد أن نقلها عن بعض العلماء ، ثم عاد في ٣٠٩ فبنى على الآية الأولى من الآيتين المذكورتين حكما مستقرا ، وهو : « شرعية الموادعة بين أهل الحرب وأهل الإسلام إذا كان في الموادعة مصلحة للمسلمين » .
- (١١٩) الطبري ، جامع البيان ، ج ٥ ، ٢٠٠ .
- (١٢٠) سورة الأعراف ، آية ١٩٩ .
- (١٢١) الطبري ، جامع البيان ، ج ٩ ، ١٥٤ . أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٤ ، ٤٤٨ .
- (١٢٢) الطبري ، المرجع السابق ، ج ٩ ، ١٥٤ - ١٥٥ .
- (١٢٣) سورة التوبة ، آية ٧٣ .

- (١٢٤) السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ج ٢ ، ٢٤ .
- (١٢٥) وبه قال الطبري ونقله عن آخرين ، الطبري ، جامع البيان ، ج ٩ ، ١٥٤ - ١٥٦ . القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٧ ، ٣٤٤ - ٣٤٧ . أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٤ ، ٤٤٨ .
- (١٢٦) سورة التوبة ، آية ٦١ .
- (١٢٧) الطبري ، جامع البيان ، ج ١٠ ، ٣٤ . الجامع لأحكام القرآن ، ج ٣ ، ٣٩ .
- (١٢٨) الطبري ، المرجع السابق ، نفس المكان . الزمخشري ، الكشاف ، ج ٢ ، ١٣٣ .
- (١٢٩) انظر المرجعين السابقين ، نفس المكان المذكور في كل منهما .
- (١٣٠) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٨ ، ٣٩ .
- (١٣١) سورة محمد ، آية ٣٥ .
- (١٣٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٦ ، ٢٥٦ .
- (١٣٣) الطبري ، جامع البيان ، ج ١٠ ، ٣٤ . وانظر في هذا القول أيضا : القرطبي ، المرجع السابق ، ج ١٠ ، ٤٠ . الزمخشري ، الكشاف ، ج ٢ ، ١٣٣ .
- (١٣٤) سورة النحل ، آية ١٢٥ .
- (١٣٥) وبه قال القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٠ ، ٢٠٠ .
- (١٣٦) البهوتي ، كشف القناع عن متن الإقناع ، ج ٣ ، ٣٣ .
- (١٣٧) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ١٠٠ .
- (١٣٨) سورة العنكبوت ، آية ٤٦ .
- (١٣٩) الطبري ، جامع البيان ، ج ٢١ ، ٢ . القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٣ ، ٣٥٠ .
- (١٤٠) وقد أيداه الطبري بعد أن نقله عن غيره ، المرجع السابق ، ج ٢١ ، ١ - ٣ . كما أيداه القرطبي ، المرجع السابق ، ج ١٣ ، ٣٥١ .
- (١٤١) الطبري ، المرجع السابق ، ج ٢١ ، ٢ . القرطبي ، المرجع السابق ، ج ١٣ ، ٣٥٠ .
- (١٤٢) القرطبي ، المرجع السابق ، نفس المكان .
- (١٤٣) سورة الممتحنة ، آية ٨ .
- (١٤٤) الطبري ، جامع البيان ، ج ٢٨ ، ٦٦ . القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٨ ، ٥٩ .
- (١٤٥) الطبري ، المرجع السابق ، ج ٢٨ ، ٦٥ - ٦٦ . القرطبي ، المرجع السابق ، نفس المكان .
- (١٤٦) القرطبي ، المرجع السابق ، نفس المكان .
- (١٤٧) المرجع السابق ، نفس المكان .
- (١٤٨) الزحيلي ، آثار الحرب ، ١٣٣ . أبو زهرة ، العلاقات الدولية في الإسلام ، ٤٧ . محمود شلتوت ، الإسلام عقيدة وشريعة ، ٤٥٣ . ومن توجيهات الإسلام ، ٢٣٦ .
- (١٤٩) محمد على الصابوني ، تفسير آيات الأحكام (دمشق : مكتبة الغزالي ، ١٩٧٧م) ج ١ ، ٢٣٦ .
- (١٥٠) العلاقات الدولية في الإسلام ، ٣٦ .
- (١٥١) المرجع السابق ، ٤٧ .
- (١٥٢) المرجع السابق ، ٣٨ .
- (١٥٣) فهذا هو ما يفهم من كلام عدد من المعاصرين ، فانظر على سبيل المثال : محمد علي الحسن ، العلاقات الدولية في القرآن والسنة ، ١٠٠ - ١٣٢ .

## المراجع

- الأنصاري، زكريا، منهج الطلاب، مطبوع بهامش منهاج الطالبين (راجع: النووي).
- البارقي، محمد بن محمود، شرح العناية على الهداية، مطبوع مع شرح فتح القدير (راجع: ابن الهمام).
- الباجي، سليمان بن خلف، المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق: عبد المجيد تركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧ م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، مطبوع مع شرحه المسمى: فتح الباري (راجع: العسقلاني).
- البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣ م.
- البهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، بيروت، دار الفكر، د. ت.
- ابن جزى، محمد بن أحمد، القوانين الفقهية، بيروت، دار القلم، ١٩٧٧ م.
- الخصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، بيروت، دار الكتاب العربي، د. ت.
- ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى، تحقيق: عبد الغفار البنداري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨ م.
- الحسن، محمد علي، العلاقات الدولية في القرآن والسنة، عمان، مكتبة النهضة الإسلامية، ١٩٨٠ م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحیط، الرياض، مكتبة النصر الحديثة، د. ت.
- خدوري، مجيد، الحرب والسلام في شرعة الإسلام، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣ م.
- الخطيب، محب الدين، الحرب والسلام في الإسلام، الرياض، دار نجد للنشر والتوزيع، ١٩٨١ م.
- دراز، محمد عبد الله، دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية، الكويت، دار القلم، ١٩٨٠ م.
- دراز، محمد عبد الله، دستور الأخلاق في القرآن، تحقيق وتعريب: عبد الصبور شاهين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢ م.
- الدسوقي، محمد عرفة، الحاشية، بيروت، دار الفكر، د. ت.
- ابن رشد، محمد بن أحمد (الحفيد)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة، دار الكتب الإسلامية، ١٩٨٣ م.
- ابن رشد، محمد بن أحمد (الجد)، البيان والتحصيل. تحقيق: سعيد أعراب، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤ م.
- الرملي، محمد بن أحمد بن حمزة. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- الزحيلي، وهبة، آثار الحرب في الإسلام، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١ م.
- الزحشرى، جاد الله محمود بن عمر، الكشف، بيروت، دار المعرفة، د. ت.
- أبو زهرة، محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ت.
- السرخسي، محمد بن أبي سهل، المبسوط، إستانبول، دار الدعوة، ١٩٨٣ م.
- السرخسي، محمد بن أبي سهل، شرح السير الكبير، تحقيق: صلاح الدين المنجد، القاهرة، معهد المخطوطات، د. ت.
- السياغي، الحسن بن أحمد، الروض النضير، الطائف، مكتبة المؤيد، د. ت.
- السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، بيروت، دار الفكر، د. ت.

الشبرايملي ، حاشية على نهاية المحتاج ، مطبوع بهامش نهاية المحتاج (راجع : الرملي) .  
الشافعي ، محمد بن إدريس ، أحكام القرآن ، جمع : أحمد بن الحسين البيهقي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠ م .

الشافعي ، محمد بن إدريس ، الأم ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٣ م .  
شلتوت ، محمود ، الإسلام عقيدة وشريعة ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٠ م .  
شلتوت ، محمود ، من توجهات الإسلام ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٠ م .  
الشوكاني ، محمد بن علي . إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٩ م .  
الشوكاني ، محمد بن علي ، السيل الجرار ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٥ م .  
الشوكاني ، محمد بن علي ، فتح القدير ، القاهرة ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٤ م .  
الصابوني ، محمد علي ، تفسير آيات الأحكام ، دمشق ، مكتبة الغزالي ، ١٩٧٧ م .  
الطبري ، محمد بن جرير ، جامع البيان ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٨٤ م .  
ابن عابدين ، محمد أمين ، الحاشية ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٨٧ م .  
ابن عبد البر ، الكافي ، تحقيق : محمد الموريتاني ، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة ، ١٩٧٨ م .  
ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله ، أحكام القرآن ، تحقيق : علي محمد الجاوي ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، د . ت .

العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، الرياض ، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، د . ت .  
العلواني ، علي بن نفع ، أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه ، الرياض ، دار طيبة ، ١٩٨٥ م .

أبو عيد ، عارف خليل ، العلاقات الخارجية في دولة الخلافة ، الكويت ، دار الأرقم ، ١٩٨٣ م .  
الغني ، عبد الغني ، اللباب في شرح الكتاب ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٧٩ م .  
ابن القاسم ، محمد بن الحسين ، منتهى المرام في شرح آيات الأحكام ، الدار اليمنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ م .  
ابن قدامة ، الموفق عبد الله بن أحمد بن محمد ، المغني ، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة ، د . ت .  
القدوري ، أحمد بن محمد ، الكتاب ، مطبوع مع شرحه المسمى : اللباب في شرح الكتاب (راجع : الغني) .  
القرطبي ، محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ م .  
القشيري ، مسلم بن الحجاج ، الصحيح ، مطبوع مع شرحه (راجع : النووي) .  
قطب ، سيد ، في ظلال القرآن ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٧١ م .  
ابن القيم ، محمد بن أبي بكر . أحكام أهل الذمة ، تحقيق : صبحي الصالح ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨١ م .

ابن القيم ، محمد بن أبي بكر ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وزميله ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٨ م .

الكاساني ، أبو بكر بن مسعود ، بدائع الصنائع ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٨٢ م .  
الكياهراس ، عماد الدين علي بن محمد ، أحكام القرآن ، تحقيق : موسى محمد علي وزميله ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة ، د . ت .

- محمصاني ، صبحي ، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٢ م .
- المرغيناني ، علي بن عبد الجليل ، الهداية ، مطبوع مع شرحه المسمى : فتح القدير (راجع : ابن الهمام) .
- ابن مفلح ، محمد ، الفروع ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٩٨٥ م .
- المودودي ، أبو الأعلى ، الجهاد في سبيل الله ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٣ م .
- النجفي ، محمد حسن ، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ، تحقيق ، عباس القوجاني ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٨١ م .
- النواوي ، عبد الخالق ، العلاقات الدولية والنظم القضائية ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٧٤ م .
- النووي ، يحيى بن شرف ، شرح صحيح مسلم ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٨١ م .
- النووي ، يحيى بن شرف ، منهاج الطالبين ، بيروت ، دار المعرفة ، د . ت .
- هريدي ، مجاهد ، العلاقات الإنسانية في القرآن والسنة ، الرياض ، دار الرشيد ، ١٩٨١ م .
- ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، فتح القدير ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، د . ت .
- ابن يوسف ، مرعي ، غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى ، الرياض ، المؤسسة السعيدية ، د . ت .

## The Basis of International Relations in Islamic Constitutional Theory

ALY IBN FUHAYD AL-DIGHIMAN AL-SIRYANY  
*Assistant Professor, Department of Islamic Studies,  
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.*

**ABSTRACT.** According to the early muslim scholars, and some contemporary researchers belligerence forms the basis of relation between the Islamic State and the non-muslim communities which do not bear allegiance to the Islamic State. They interpret the concept of Jihad or the fighting in the way of God to be demanded by Muslims to others to fight unless they convert to Islam or submit to the authority of the Islamic State by contract of Dhem-mah. And it makes no difference whether the non-muslims are belligerent or otherwise. On the other hand, many contemporary researchers believe that the basis of the Islamic State relation with non-muslims is peace. War against non-muslims as they see it, was legitimized for the necessity of self-defense only. Therefore, this article examines these opposing views, their arguments, proofs, and, at the end, the writer will express his own conclusion.